اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العـدد (35) ديسـمبر 2024م | السنة الثالثة

شـراكـــة مجتمعية
لمعـافاة الاقـتصـاد

الرّابطة الاقتصادية

الإصلاح الاقتصادي المأمـــــول

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدن - اليمـن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

تحليل أسعار الصرف لشهر نوفمبر 2024..... 13

تطورات اقتصادية

- المعبقي من واشنطن يوجه نداء لإنقاذ الاقتصاد الوطني..... 16
- الخمس الركائز للصناعة والتجارة. د. أحمد عوض بن مبارك..... 17
- القمة السادسة عشرة لدول البريكس في قازان: التعاون التجاري والمالي. م/ ناصر متاش..... 18

مقالات اقتصادية

- كيف يمكن تحقيق التكامل بين مراكز الفكر وبين الجامعات اليمنية.. بما يمّكن تلك الجامعات من أن تكون مؤسسات فكرية تواكب التطورات المتسارعة في العصر الراهن. د/ جلال حاتم..... 26
- الرمال السوداء – اهتمام دولي واهمال وطني. د/ ليبيا باحويرث..... 30
- مستقبل موانئ الحاويات في خضم حتمية التكامل الراسي في قطاع النقل واللوجستيات وتطبيقها في ميناء عدن. خلدون عبدالله..... 32
- انتهى العام.. الحكومة الى اين؟ التجربة الرواندية والتجربة اليمنية والشراكة بين القطاعات خريطة طريق. د/ احمد مبارك بشير..... 35
- مجموعة العمل المالي فاتف أهميتها وأهدافها واهمية الالتزام وتطبيق القرارات والمعاهدات والمعايير الصادرة عنها في خدمة الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي اليمني بشكل عام. بشير علي مصلح القفاز..... 41

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر نوفمبر 2024.... 45

تجارب اقتصادية معاصرة

- الأزمات الاقتصادية في ألمانيا - د. سامي محمد قاسم... 68

الاقتصاد والناس:

- التعاسة الاقتصادية - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... 69

من أوراق عمل ورش الرابطة

- شراكة القطاعين العام والخاص – الإطار الفكري والقانوني د/ هدى مهدي السيد..... 48
- سبل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز الموارد – العقبات والحلول الغرفة التجارية عدن..... 61

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

د. جلال عبدالله حاتم

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

أ. فواز الحنشي

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

الاصلاح الاقتصادي المأمول

■ إن ضرورة الإصلاح الاقتصادي العاجل تنبع من عمق الأزمة الاقتصادية في البلاد إنه طريق إجباري للحيلولة دون التحول من الأزمة إلى الانهيار الاقتصادي الشامل الذي سيتسبب وفق التقديرات الدولية في فشل كلي وانهيار اقتصادي تا م وسوف يتسبب في زيادة حدة المجاعة الممكن ان تحصد أرواح الناس بسبب غياب الامن الغذائي وانتشار الجوع وسوء التغذية ونقص الدواء وانهيار الخدمات وكلها ضرورات قصوى لحفظ الحياة

إن ضرورة الإصلاحات تنبع من عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تتجلى مظاهرها في العوامل الرئيسة التالية:

- غياب الاستقرار السياسي والامني.
- ضعف دور الدولة ومؤسساتها والشلل شبه التام في تأدية مهامها التنموية والخدمية والإنسانية
- خسارة وتبدد الموارد المالية للدولة من كافة المصادر الداخلية والخارجية
- توقف الصادرات وبالذات صادرات النفط والغاز والصادرات الأخرى
- نفاد رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية بشكل خطير جدا
- تراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى أرقام مخيفة جدا تجاوزت 2050 ريال /دولار
- الزيادة الجنونية في الأسعار بسبب التضخم الجامح وانهيار العملة المحلية
- انهيار الوضع الإنساني بشكل مخيف وكارثي
- ارتفاع نسب البطالة المخيفة بسبب توقف الإنتاج على مستوى أغلب القطاعات الإنتاجية

إن الإصلاح الاقتصادي غدا مسألة حياة أو موت بالنسبة للبلد، ويجب أن يتم حالا دون أدنى تأخير أو تسويف ويجب أن يتحول الإصلاح إلى قضية وطنية طارئة يشترك الجميع في إنجازها مؤسسات الدولة ورجال المال والأعمال ومنظمات المجتمع المدني وعموم السكان بالإضافة إلى الدول والمنظمات الدولية المانحة

ومن وجهة نظرنا يجب أن يقوم الإصلاح الاقتصادي على المرتكزات التالية:

- الإصلاح الشامل لاقتصاد المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا من إصلاح المؤسسات الإيراديه
- إعادة تفعيل القنوات الإيرادية العامة ومركزة الموارد والاستخدامات بإعادة العمل بالميزانية العامة وفق الظروف المتاحة
- وضع برنامج واضح وشفاف للإصلاح ينخرط فيه كل مكونات المجتمع رسمية و شعبية
- إصلاح عام للإدارة الحكومية وبالذات المشرفة على القطاعات الاقتصادية الإيرادية
- البحث عن مصادر متاحة لإعادة بناء احتياطي معقول من العملات الأجنبية لدعم العملة المحلية ووقف الانهيار وتلبية حاجات الاستيراد الضرورية
- ضرورة وأهمية التزام الشفافية والمساءلة في وضع وتنفيذ ومراقبة ومراجعة تنفيذ برنامج الإصلاح
- ضرورة تعزيز رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية عبر وديعة عاجلة من دول التحالف
- وقف الحرب والشروع بحل سياسي شامل للصراع

■ اولويات الاصلاح الاقتصادي:

- اصلاح سياسي يقوم على وحدة القيادة السياسية ووحدة برنامجها السياسي ووحدة القرار
- اعادة هيكلة المؤسسة السياسية دستوريا وإداريا ومؤسساتيا
- اصلاح مؤسسات الدولة المالية والايراديه والسيطرة على الموارد المالية ا لسيا د ية
- وضع برنامج واضح لإصلاح السياسات المالية والنقدية
- اصلاح الاجور والمرتبات وسياسة التوظيف والتعيين والترقية
- تنظيم واصلاح العلاقة بين مؤسسات الدولة المختلفة واعادة التزامها بالأنظمة النافذة
- تنظيم العلاقة مع الدول والمنظمات المانحة

ان الاصلاح المأمول يجب أن يهدف الى جذب الاستثمار والرأسمال المحلي والاجنبي والبدء بتنمية شاملة من خلال برنامج اعادة اعمار اقتصادي على طريق معافاة الاقتصاد واصلاح حياة الناس

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

قواعد النشر في مجلة الرابطة الاقتصادية:

-1 ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

-2 ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

-3 أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

-4 تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

-5 لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

-6 أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

-7 ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن التجارية
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جوار القطيس
TaibatAdenTrading
taibataden84
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKi كاك بنكي

كاك حوالة CAC TRANSFER

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

منتجات بتقنيات حديثة

سلالم ومصاعد كهربائية

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

Advantech أدفانتك Security Systems
MITSUBISHI ELECTRIC Changes for the Better
aggreko
LG Hausys Surface Materials
KJ POWER GENERATOR
Honeywell

عنوان المكتب: عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض: عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

تطورات اقتصادية

تحليل

أسعار الصرف لشهر نوفمبر 2024

إعـــداد:

د. نهال علي عكبور

أ. نصر السناني

تقرير أسعار صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر نوفمبر 2024

من خلال بيانات الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار صرف العملات الأجنبية لشهر نوفمبر نلاحظ ارتفاعاً بنسبة (0.73%)، بمتوسط شهري بلغ 538.3 ريال يمني مقابل الريال السعودي و2061.6 ريال يمني مقابل الدولار فقد أرتفع في الثلث الأول من الشهر من 536.2 الى 536.5 ريال يمني مقابل الريال السعودي، وأستمر الارتفاع في الثلث الثاني من الشهر الى 539 ريال يمني مقابل الريال السعودي، وبلغ أقصاه في الثلث الأخير من الشهر بحوالي 540 ريال يمني مقابل الريال السعودي. (انظر الشكل رقم (1))

قابلة ارتفاع في أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار فقد أرتفع في الثلث الأول من الشهر إلى قرابة 2054 ريال يمني مقابل الدولار وثلاها الارتفاع في الثلث الثاني من الشهر بقرابة 2064 ريال يمني مقابل الدولار واستمر بالارتفاع في الثلث الأخير من الشهر بقرابة 2068 ريال يمني مقابل الدولار. (انظر الشكل رقم (2)

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) الموضح لحجم الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء فقد بلغ بأعلى حدود لها الى حوالي 287 % بسبب اختلاف السياسة النقدية للعملة في البنكي عدن، و صنعا ء

الشكل رقم (١) الموضح لحركة اسعار صرف بيع وشراء الريال اليمني مقابل الريال السعودي لشهر نوفمبر ٢٠٢٤م

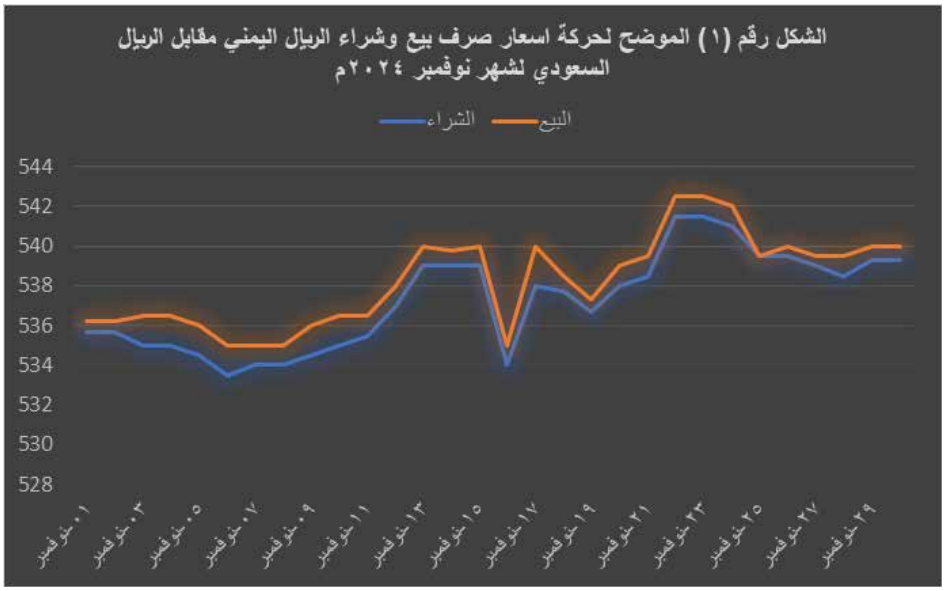

الشكل رقم (٢) الموضح لحركة اسعار بيع وشراء الريال اليمني مقابل الدولار لشهر نوفمبر ٢٠٢٤م

الشكل رقم (٣) الموضح لحجم الفجوة بين محافظتي عدن / صنعاء لشهر نوفمبر ٢٠٢٤م

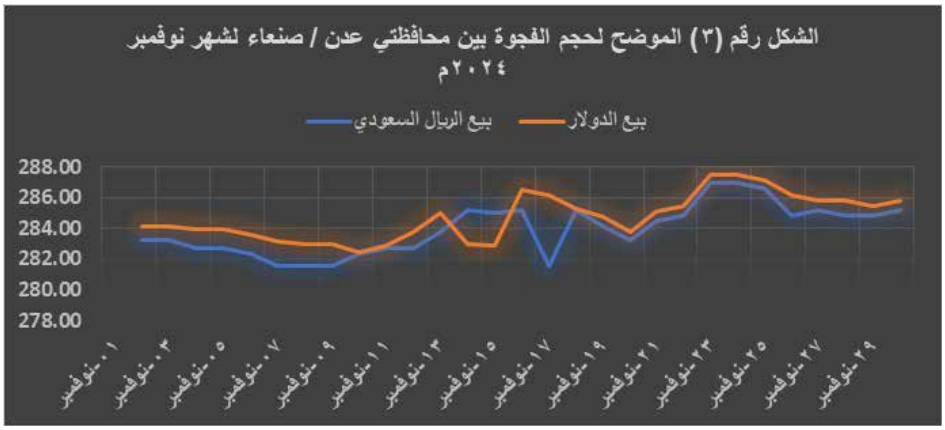

جدول رقم (٦) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر نوفمبر لعام2024م

البيانات		أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	أكتوبر	535.7	536.2	2046	2053	139.7	139.9	533	534.5
02	أكتوبر	535.7	536.2	2046	2053	139.7	139.9	533	534.5
03	أكتوبر	535	536.5	2043	2054	139.8	140.2	534	535
04	أكتوبر	535	536.5	2043	2054	139.8	140.2	534	535
05	أكتوبر	534.5	536	2041	2052	139.8	140.2	534	535
06	أكتوبر	533.5	535	2040	2050	139.8	140.2	534	535
07	أكتوبر	534	535	2039	2049	139.8	140.2	534	535
08	أكتوبر	534	535	2039	2049	139.8	140.2	534	535
09	أكتوبر	534.5	536	2039	2050	139.8	140.2	534.5	536
10	أكتوبر	535	536.5	2041	2052	139.8	140.2	535	536.5
11	أكتوبر	535.5	536.5	2042	2052	139.8	140.2	534	535
12	أكتوبر	537	538	2051	2060	139.8	140.2	534	535
13	أكتوبر	539	540	2058	2068	139.8	140.2	539	540
14	أكتوبر	539	539.8	2058	2067	139.8	140.2	539	539.8
15	أكتوبر	539	540	2058	2068	139.8	140.2	534	535
16	أكتوبر	534	535	2057	2066	138.5	140.2	534	535
17	أكتوبر	538	540	2057	2065	139.8	140.2	533	536
18	أكتوبر	537.7	538.5	2054	2062	139.8	140.2	533	536
19	أكتوبر	536.7	537.3	2050	2057	139.8	140.2	533	536
20	أكتوبر	538	539	2055	2064	139.8	140.2	533	536
21	أكتوبر	538.5	539.5	2057	2066	139.8	140.2	533	536
22	أكتوبر	541.5	542.5	2068	2077	139.8	140.2	533	536
23	أكتوبر	541.5	542.5	2068	2077	139.8	140.2	533	536
24	أكتوبر	541	542	2066	2075	139.8	140.2	533	536
25	أكتوبر	539.5	539.5	2060	2070	139.8	140.2	533	536
26	أكتوبر	539.5	540	2060	2068	139.8	140.2	533	536
27	أكتوبر	539	539.5	2058	2068	139.8	140.2	533	536
28	أكتوبر	538.5	539.5	2057	2066	139.8	140.2	533	536
29	أكتوبر	539.3	540	2060	2068	139.8	140.2	533	536
30	أكتوبر	539.3	540	2060	2068	139.8	140.2	533	536

المصدر: twitter.com/Boqash.

من واشنطن: المعبقي يوجه نداءً لإنقاذ الاقتصاد الوطني

وجّه محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد غالب المعبقي، نداءً عاجلاً للمجتمع الدولي لدعم اليمن في ظل انهيار العملة المحلية بشكل غير مسبوق، تجاوزت معه حاجز الـ2000 ريال يمني أمام الدولار

وفي كلمته أمام اجتماع محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان، والذي عُقد في واشنطن على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ أوضح المعبقي أن اليمن فقد أكثر من ستة مليارات دولار من إيراداته خلال الثلاثين شهراً الأخيرة

وأرجع المعبقي تلك الخسائر إلى تعطيل صادرات النفط والغاز بفعل هجمات الجماعة الحوثية المتكررة على موانئ وناقلات النفط، واستهداف خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر، مما زاد من تكاليف النقل والتأمين، وتسبب في اضطراب سلاسل الإمداد، الأمر الذي فاقم معاناة اليمنيين، وانعدام الأمن الغذائي، وفاقم كذلك نقص الخدمات الأساسية، لتصل معدلات الفقر إلى أكثر من 80 في المائة

واضاف ان تسارع انهيار العملة المحلية في اليمن يضاعف من

الأعباء المعيشية على السكان في ظل توقف صادرات النفط والغاز (رويترز)

وعلى صعيد آخر بحث الحكومة اليمنية، في واشنطن مع الوكالة الأميركية للتنمية، وسائل تطوير وترشيد آليات الدعم الدولي لليمن، وذلك على هامش مشاركة وفد الحكومة والبنك المركزي في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

والتقى المعبقي رفقة وزيرَي التخطيط والتعاون الدولي واعد باذيب، والمالية سالم بن بريك، مسؤولي الوكالة الأميركية لمناقشة آليات الموازنة بين الدعم التنموي والإنساني والتعامل مع تراجع التمويل الدولي للبرامج الإنسانية، وجوانب الشراكة بين الجانبين في الدعم المؤسسي لبناء القدرات في القطاعات الاقتصادية

الخمس ركائز للصناعة والتجارة

د. أحمد عوض بن مبارك
رئيس الوزاء اليمني

تعيش بلادنا واقعا مؤلما القى بظلاله على الاقتصاد الذي أصبح الشغل الشاغل للمواطن اليمني. تحسين الوضع الاقتصادي في بلادنا يمثل أولوية قصوى للحكومة لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتستند رؤيتنا في هذا القطاع الى خمس ركائز أساسية:

تشجيع عودة رأس المال الوطني

تسعى الحكومة لتوجيه سياسات تهدف إلى عودة رأس المال الوطني إلى أرضه، بعد أن اضطرته الظروف لمغادرتها. لقد أضرّت تداعيات الانقلاب بالاقتصاد اليمني، مما أدى إلى هجرة معظم رؤوس الأموال وتضرر القطاع الخاص بشكل كبير. نعمل الآن على توفير حوافز وتسهيلات تشريعية وأمنية تحمي رأس المال الوطني وتضمن استمرارية استثماره، بدءاً من القيادات العليا في الدولة وصولاً إلى المجالس المحلية

ستكون البداية من خلال تنظيم أسبوع استثماري في كل من العاصمة المؤقتة عدن ومحافظة حضرموت، يليه حوار بنّاء بين المستثمرين ومؤسسات الدولة لتهيئة بيئة أعمال جاذبة

العمل على تنمية الصادرات

تعمل الحكومة على خلق شراكات إقليمية ودولية لتنمية مواردها الطبيعية وصادراتها الزراعية والسمكية من خلال زيادة الاستثمارات، توسيع قاعدة التصنيع، واستعادة الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة. كما ستبذل الحكومة جهودا لإعادة تصدير النفط والغاز وتنمية الحقول والآبار النفطية والحفاظ على هذا المورد الوطني.

تشجيع الاستثمار في المحافظات المحررة

تركز الحكومة على تنشيط الأعمال التجارية والاقتصادية في المحافظات المحررة، وضمان بيئة أعمال فعّالة. يُتوقع أن تكون عدن نقطة جذب للاستثمارات بفضل موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية. في المقابل، تتمتع حضرموت بمقومات استثمارية فريدة تجمع بين المنافذ البرية والبحرية والجوية، مما يجعلها مؤهلة لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والدولية وننظر لمحافظة أبين كمنطقة واعدة بالاستثمارات الزراعية لزيادة الصادرات في هذا القطاع خاصة بعد استكمال الاعمال الانشائية في سد حسان

الشراكة مع القطاع الخاص

لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي دون شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص. تسعى الحكومة إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال إصدار قوانين تعزز هذه الشراكة، بهدف تطوير مشاريع البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي

سنشجع ونرعى القطاع الخاص للإسهام في تحسين أداء الاقتصاد الوطني عبر استثماراته في مجالات متنوعة الكهرباء والتعليم، والمناطق الصناعية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة

تنمية البنوك وتعزيز دورها التنموي

شهدت المناطق المحررة انتعاشاً في القطاع المصرفي مع ظهور بنوك تجارية جديدة. إلا أن هذه البنوك بحاجة إلى توسعة أنشطتها لتشمل الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والقطاعات الحيوية، وليس الاقتصار على التمويل الأصغر فقط

ستعمل الحكومة والبنك المركزي على صياغة استراتيجية وطنية للتمويل من خلال "مؤتمر شركاء التمويل"، والذي يهدف إلى تعزيز دور البنوك في التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع ا لكبر ى

> نقلا عن (مجلة التجارة)

القمة السادسة عشرة لدول البريكس في قازان:
التعاون التجاري والمالي

م/ ناصر صالح عبدالرب متاش

في الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر 2024، انعقدت القمة السادسة عشرة لدول البريكس في كازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية. والشعار الرئيسي للقمة هو " تعزيز التعددية من أجل التنمية والأمن العالميين العادلين"

وخلال القمة، تمت مناقشة الحاجة إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية بشكل نشط، ومن أهم عواملها توسيع العلاقات التجارية الخارجية

قمة البريكس بالأرقام

حضر قمة البريكس 42 رئيس وفد، من بينهم 24 رئيسا وست منظمات دولية و36 دولة

أكبر وفد وصل إلى القمة كان صينيًا - 560 شخصًا

وتأتي الهند في المركز الثاني بعدد 260 شخصًا.

ثم تركيا - 237 شخصا. وتأتي بعد ذلك فنزويلا بعدد 228 شخصًا والإمارات العربية المتحدة بعدد 198 شخصًا

وفي بداية عام 2024، انضمت 4 دول جديدة إلى البريكس. وتمثل البريكس، في تركيبتها الموسعة، حوالي 45 % من إجمالي سكان العالم، و28.5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و45 % من إنتاج النفط العالمي

وبمرور الوقت، وبسبب الرغبة النشطة لدى العديد من البلدان في الانضمام إلى الرابطة، ستزداد هذه المؤشرات فقط، الأمر الذي سيؤدي دائما إلى زيادة أخرى في التجارة بين المشاركين

للفترة 2017-2022 وزادت التجارة بين دول الاتحاد بنسبة 56 % وبلغ حجمها 422 مليار دولار. وارتفعت التجارة بين المشاركين الرئيسيين في الرابطة - روسيا والصين - في النصف الأول من عام 2024 بنسبة 1.8 % وبلغت 116.8 مليار دولار

وقد أصبح الدور المتنامي الذي تلعبه الصين كمورد للسلع الصناعية والاستهلاكية، فضلا عن كونها مستوردا للسلع الأساسية، قوة دافعة وراء هذا التكامل التجاري. وزادت صادرات المعدات الصناعية والإلكترونيات الاستهلاكية والسيارات من الصين بشكل ملحوظ، في حين زادت أيضا صادرات النفط والغاز من روسيا إلى الصين والهند بشكل ملحوظ. ويصبح هذا الاتجاه واضحا بشكل متزايد إذا أخذنا في الاعتبار الاعتماد المتزايد لبعض دول البريكس على التجارة مع الأعضاء الآخرين في المجموعة. أدت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب الوضع الجيوسياسي المتدهور إلى إعادة توجيه الصادرات الروسية إلى أسواق البريكس، وفي المقام الأول إلى أسواق الصين والهند.

وبعد انضمام كبار منتجي النفط مثل إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهي دول ذات بنية تحتية متطورة للغاية للنقل، إلى الاتحاد، ستزداد أحجام التجارة داخل البريكس

تلعب العملات التي يتم بها تنفيذ تسويات المعاملات التجارية دورًا مهمًا هنا. كان أحد الأهداف الرئيسية لقمة البريكس الأخيرة في كازان هو تحفيز التجارة

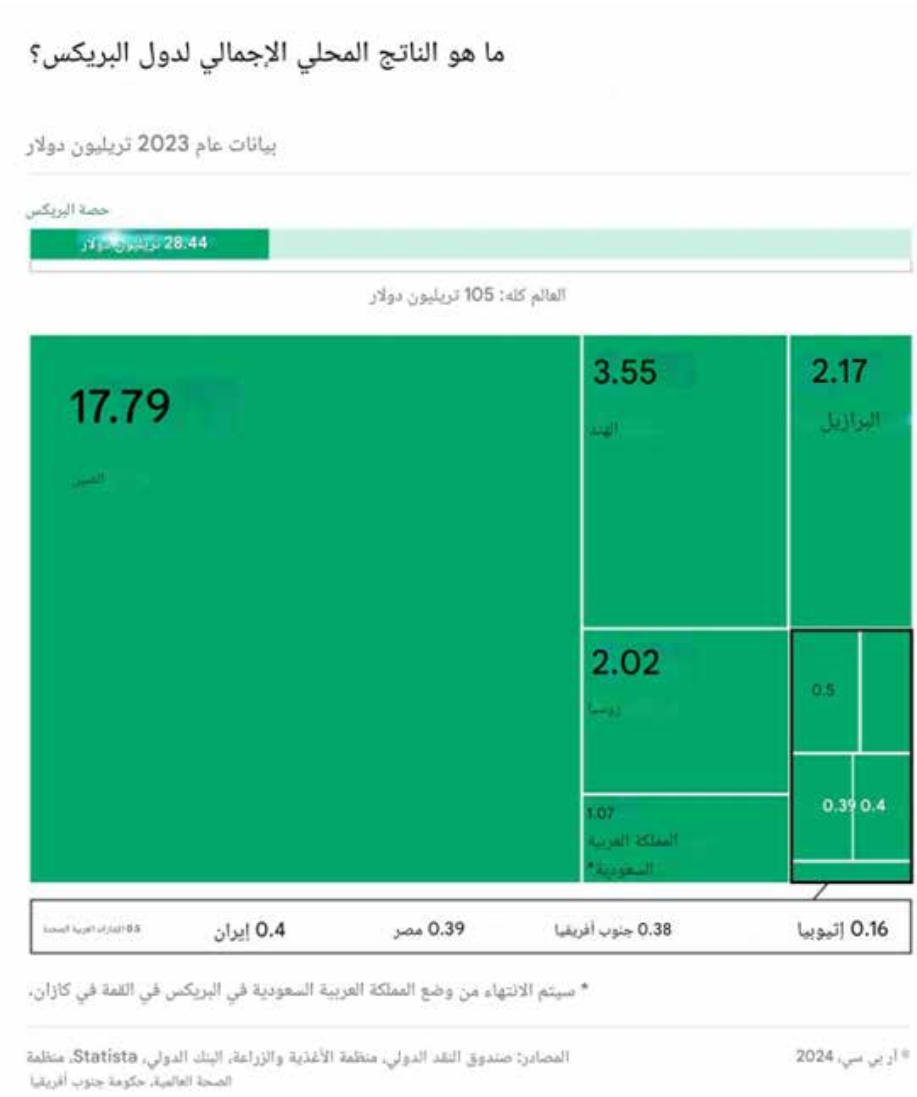

بالعملات الوطنية

وهكذا، ينص الإعلان المعتمد في ختام القمة على تفضيل "استخدام العملات الوطنية عند إجراء المعاملات المالية بين دول البريكس وشركائها التجاريين"

في الوقت نفسه، وفقاً للسكرتير الصحفي للرئيس الروسي ديمتري بيسكوف، فإن «التعاون داخل مجموعة البريكس ليس موجهاً... سواء ضد الدولار أو ضد العملات الأخرى. إنها تسعى إلى تحقيق الهدف الرئيسي - وهو ضمان مصالح تلك البلدان التي تشارك في هذا التنسيق"

يعد إنشاء بنية تحتية موثوقة للتسوية والدفع، مستقلة عن النظام المركزي الأمريكي، شرطًا ضروريًا للتنفيذ الناجح للعلاقات التجارية بين الدول المشاركة في الجمعية. في اجتماع وزراء مالية دول البريكس، اقترحت روسيا عناصر من البنية التحتية للتسوية والدفع مثل نظام الدفع عبر الحدود (جسر البريكس)، ونظام التفاعل بين الودائع في البريكس (بريكس كلير) وإنشاء شركة إعادة التأمين الخاصة بها.

إن "نظام الدفع الجديد لدول البريكس، والذي سيتم إنشاؤه مع الأخذ في الاعتبار استخدام الأصول المالية الرقمية، سيتضمن أيضًا نظامًا لنقل الرسائل المالية".

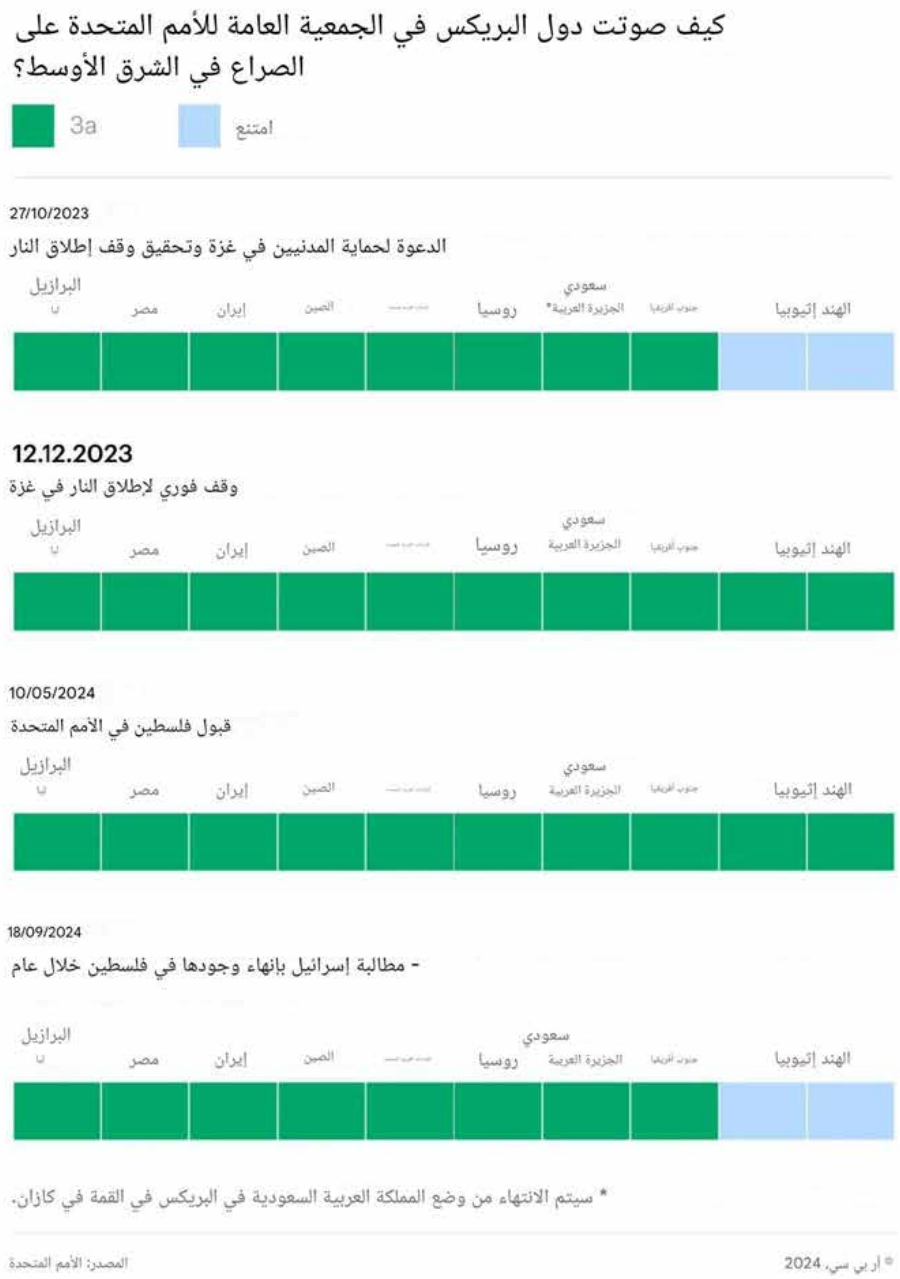

أحد الجوانب المهمة هو إنشاء نظام الدفع BRICS Bridge المذكور أعلاه كبديل لـ SWIFT. وينبغي أن يكون لهذا تأثير إيجابي على التجارة المتبادلة.

يهدف مشروع جسر البريكس إلى إنشاء منصة دفع رقمية متعددة الأطراف لزيادة تقليل الاعتماد على الدولار

سيكون BRICS Bridge متوافقًا مع تقنيات blockchain والعملات الرقمية للبنك المركزي، كما يوفر إمكانية استخدام الأصول الرقمية الأخرى

أحد الأهداف الرئيسية خلال القمة هو تزويد الدول الأعضاء في البريكس بمرونة أكبر في المعاملات عبر الحدود من خلال تقليل الاعتماد على الدولار. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاستقلال المالي للدول الأعضاء من خلال الحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف والصدمات الاقتصادية الخارجية والعقوبات المحتملة.

وفي ظل الوضع الاقتصادي الحالي في العالم، فإن هذا النهج سيتيح لدول الرابطة أن يكون لديها هيكل أكثر استقرارا للتعاون الاقتصادي، مما يساعد على التغلب على الضغوط الخارجية مع الحفاظ على المرونة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتوقع تغييرات كبيرة فورية بعد القمة وسيتم التركيز على إنشاء إطار طويل الأجل لمواصلة استخدام العملات الوطنية في المعاملات التجارية كجزء من نهج البريكس لتعزيز التعاون المالي داخل المجموعة

وهدفت قمة قازان، إلى كتابة فصل جديد يُعزز التأثير المتنامي لـ'بريكس' في الساحة العالمية؛ وهو ما برز في الموضوعات التي ناقشتها القمة، وحجم الوفود المشاركة، وكذلك مشاركة أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

مخرجات القمة:

على الرغم من تركيز قمة قازان على القضايا الاقتصادية، ومشكلات الطاقة، ومكافحة الفقر والإرهاب، وضمان التنمية المستدامة للأمن الغذائي؛ فإنها لم تغفل عمّا تشهده الساحة العالمية من حروب وتحديات، وفي صدارتها الحرب الروسية الأوكرانية، وتصعيد ماكينة الحرب الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط. وقد تضمن البيان الختامي للقمة 134 بنداً تشمل جوانب متعددة، منها الآتي:

- ضرورة إصلاح المؤسسات الدولية مثل: الأمم المتحدة ومجلس

الأمن الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ لتصبح أكثر تمثيلاً وفعالية، مع تعزيز دور الدول النامية في اتخاذ القرارات الدولية

- أهمية احترام مبادئ تعدد الأقطاب في العلاقات الدولية، والتعاون في مواجهة التحديات العالمية

- التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى الحاجة لتقديم التمويل اللازم من الدول المتقدمة للدول النامية

- تعزيز نظام منع الانتشار النووي، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع الدعوة لتجديد جميع الأطراف للاتفاق النووي الإيراني

- الموافقة المبدئية على قبول 10 دول جديدة، مع استطلاع رأي الدول الأعضاء قبل الموافقة النهائية، واستحداث فئة 'الدول الشريكة"، في ظل إبداء 30 دولة اهتمامها بالانضمام إلى 'بريكس"

- تعزيز التعاون بين دول 'بريكس" في المجالات الاقتصادية والمالية، وتطوير المشروعات المشتركة، وتشجيع استخدام العملات المحلية، والعمل على إنشاء بنك التنمية الجديد ليصبح بنكاً تنموياً متعدد الأطراف

- تدشين منصة مالية جديدة هي 'بريكس كلير"؛ بهدف معالجة التضخم ودعم الاقتصاد الوطني لدول التجمع، إلى جانب بورصة للحبوب، ودراسة إنشاء منصة نقل موحدة لضمان الخدمات اللوجستية

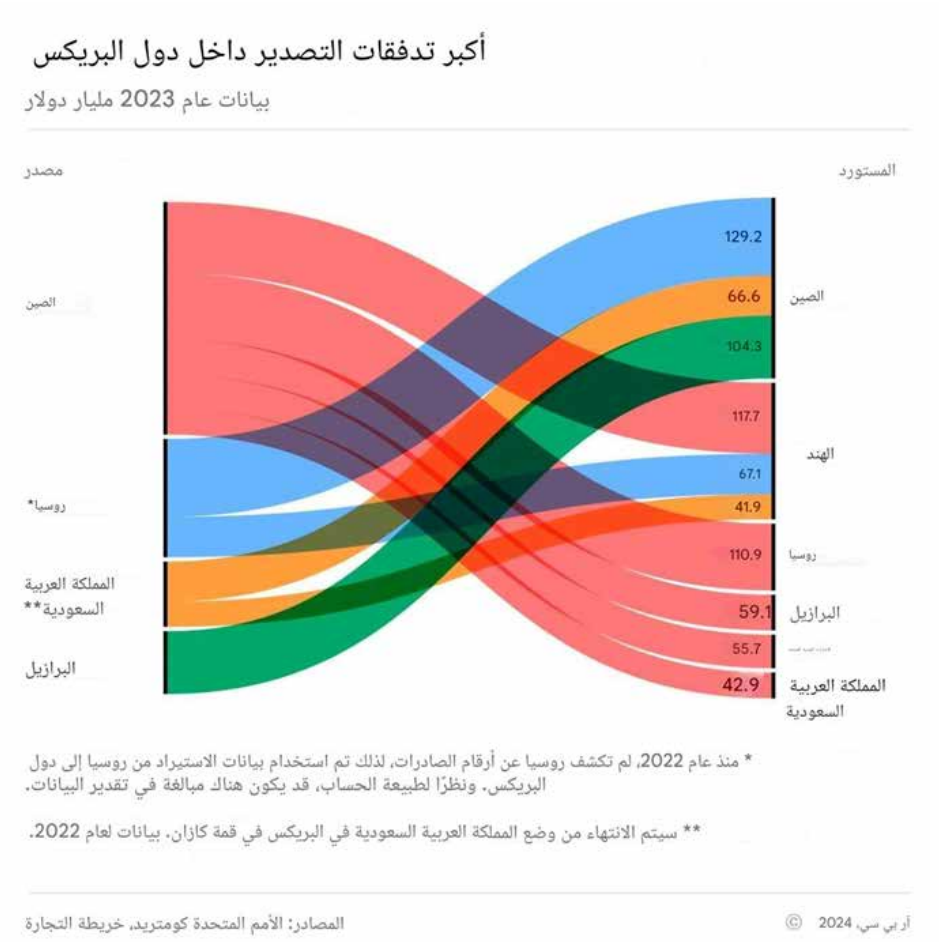

المتعددة الوسائط بين بلدان التجمع

- الإعراب عن القلق إزاء تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والدعوة إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار في قطاع غزة، والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن والمحتجزين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتأييد حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وانضمام دولة فلسطين المستقلة إلى الأمم المتحدة. كما أبدت الدول الأعضاء انزعاجها من الوضع في جنوب لبنان، ودعت إلى الوقف الفوري للأعمال العسكرية والحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، فضلاً عن الدعوة لحل الصراع الروسي الأوكراني بالطرق السلمية

■ مستقبل "بريكس":

أبرزت قمة قازان مجموعة من العوامل التي قد تُشكل مستقبل تجمع 'بريكس"، والتي يمكن تقييمها على النحو التالي:

1- محفزات:

أ- سياسية:

- اهتزاز الثقة في النظام العالمي الراهن بشقيه السياسي والاقتصادي، في الوقت الذي تبحث فيه الدول النامية عن فضاء أفضل وأكثر مصداقية لتمويل برامجها الاقتصادية والتنموية

- نظرة دول الجنوب العالمي (تمثل

85 % من سكان العالم، و40 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) لتجمع 'بريكس" باعتباره منصة مهمة لإيصال أصواتها؛ إذ بدا وكأنه واجهة براقة لدول الجنوب لتحظى بتمثيل أكبر على الساحة الدولية، ومناقشة قضاياها، وزاد من وعي هذه الدول بأهمية تعميق تعاونها بشكل يتوافق مع مشاغلها وأولوياتها ضمن هيكل عالمي أكثر إنصافاً وشفافية وشمولية

- تشكيل وجود روسيا والصين عنصر قوة للتكتل؛ إذ تُمثل موسكو قوة سياسية وعسكرية ومصدراً أساسياً للسلاح، فيما أضحت بكين قطباً اقتصادياً وتكنولوجياً مهماً

- قدرة 'بريكس" على إذابة التناقضات التي تسود علاقات العديد من الدول، مثل: مصر وإثيوبيا، والصين والهند

- احتمالية أن يساعد 'بريكس" على إحداث توازن دولي يؤدي إلى تهدئة أجواء الصراعات العالمية

- توسعة 'بريكس" يمكن أن تؤدي إلى زيادة نفوذه الجيوسياسي والاقتصادي، وتمنحه تنوعاً أكبر في الموارد والأسواق

ب- اقتصادية:

- يُمثل تجمع 'بريكس" 33.9% من إجمالي مساحة اليابسة، و45% من سكان العالم.

- ويبلغ حجم اقتصاد التجمع 29 تريليون دولار (30 % من الناتج الاقتصادي العالمي)، وتستحوذ دوله على 25 % من صادرات العالم، وتُنتج نحو 35 % من الحبوب عالمياً، وتتحكم في أكثر من 50 % من احتياطي الذهب والعملات

- تكملة اقتصادات دول 'بريكس" بعضها؛ إذ تُعد مصدراً للغاز والنفط والمعادن والتكنولوجيا والثروات الزراعية والإمكانات العسكرية

- امتلاك 'بريكس" مجموعة من المؤسسات المالية، منها "بنك التنمية الجديد' لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية في الدول الأعضاء، والذي سيُقلل من الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية، و 'صندوق احتياط نقدي' لدعم الدول على سداد ديونها

- زيادة التبادل التجاري بين دول 'بريكس" بعملات محلية سيُقلل من الاعتماد على الدولار الأمريكي، وسيُعزز استقلالية التكتل

- المساهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب؛ مما يُسهم في نموها وتطورها. وتشير التقديرات إلى أن تنفيذ منظومة الدفع المتكامل يمكن أن يُعزز التجارة بين أعضاء 'بريكس" بنسبة تتراوح بين 5 % و7 %

خ- جغرافية:

- عدم انتماء دول 'بريكس" إلى الحضارة الغربية، وليس لها ماضٍ استعماري؛ بل تنتمي إلى دول الجنوب، وهي تُشكل مزيجاً من حضارات مختلفة

- انتشار الأعضاء الجغرافي يُمكن أن يُعزز مرونة التكتل في مواجهة التحديات العالمية، وقد يزيد قدرة 'بريكس" على التأثير داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة

2- تحديات:

أ- سياسية:

- غياب أمانة عامة لإدارة وتنسيق أنشطة 'بريكس"، أو مؤسسات وهياكل تنظيمية
- الخلافات والتوترات بين بعض دول التكتل، منها: الصين والهند، ومصر وإثيوبيا، والسعودية وإيران
- الصراعات الداخلية والأزمات الحادة التي تشهدها بعض بلدان التكتل

- التنافس القائم بين بعض دول 'بريكس" مع الولايات المتحدة (روسيا والصين)، في مقابل دول أخرى ترتبط بعلاقات وطيدة مع واشنطن (الهند)، وعدم رغبة البعض الآخر في الدخول في مواجهة مع أقطاب النظام العالمي الراهن والمؤسسات الغربية

ب- اقتصادية:

- امتلاك دول 'بريكس" أنظمة اقتصادية ذات أحجام متفاوتة وأسعار عملات متباينة؛ وهو ما ينعكس على اختلاف تصوراتها حيال القضايا الاقتصادية والتجارية والتمويل

- التنافس الاقتصادي والتجاري بين بعض دول التكتل، خاصةً بين الصين والهند

- التخوف من هيمنة بكين على التكتل، ومن سياسات الإغراق وغياب التنسيق في الأسواق؛ فالصين تُمثل 69 % من إجمالي الناتج المحلي لـ'بريكس'، وهو أكثر من ضعف حجم جميع الأعضاء الآخرين مجتمعين
- عدم امتلاك 'بريكس" أو مؤسساته المالية التمويل اللازم لمنح قروض

كبيرة أو إخراج الدول من أزماتها الاقتصادية

- بالرغم من سياسة التعامل بالعملات الوطنية، يُعد القضاء على هيمنة الدولار الأمريكي أمراً صعباً لعدة أسباب؛ أولها، استمرار هيمنة الدولار في النظام التجاري (80 % من حجم التجارة العالمية) والمصرفي العالمي. وثانيها، اعتبار الدولار مخزوناً للمدخرات والقيم المالية واحتياطيات البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم. وثالثها، تمتع غالبية دول 'بريكس" بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الدول الغربية؛ ومن ثم يصعب عليها التخلي الكامل عن استخدام الدولار

ج- جغرافية:

- غياب الرابط الجغرافي والثقافي بين دول 'بريكس"

- تحفظ بعض الدول على انضمام دول جديدة، والمطالبة بتحديد معايير وشروط واضحة، خاصةً أن التوسع ربما يؤثر في تماسك التكتل ويُبطئ التقدم في عملية صُنع القرار في كتلة يتم فيها اتخاذ القرارات بالإجماع، وفي ظل وجود اختلافات في المصالح بين الدول الأعضاء

■ ماذا يحتاج "بريكس"؟

يُعد تجمع 'بريكس" إحدى أهم المنصات لتحويل العالم إلى عالم متعدد الأقطاب أكثر عدالة، لكن هذا التحول ربما يتطلب ما يلي:

1- أن تكون هناك أيديولوجيا أو سياسة واضحة تتفق عليها جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك قبول الأعضاء الجدد

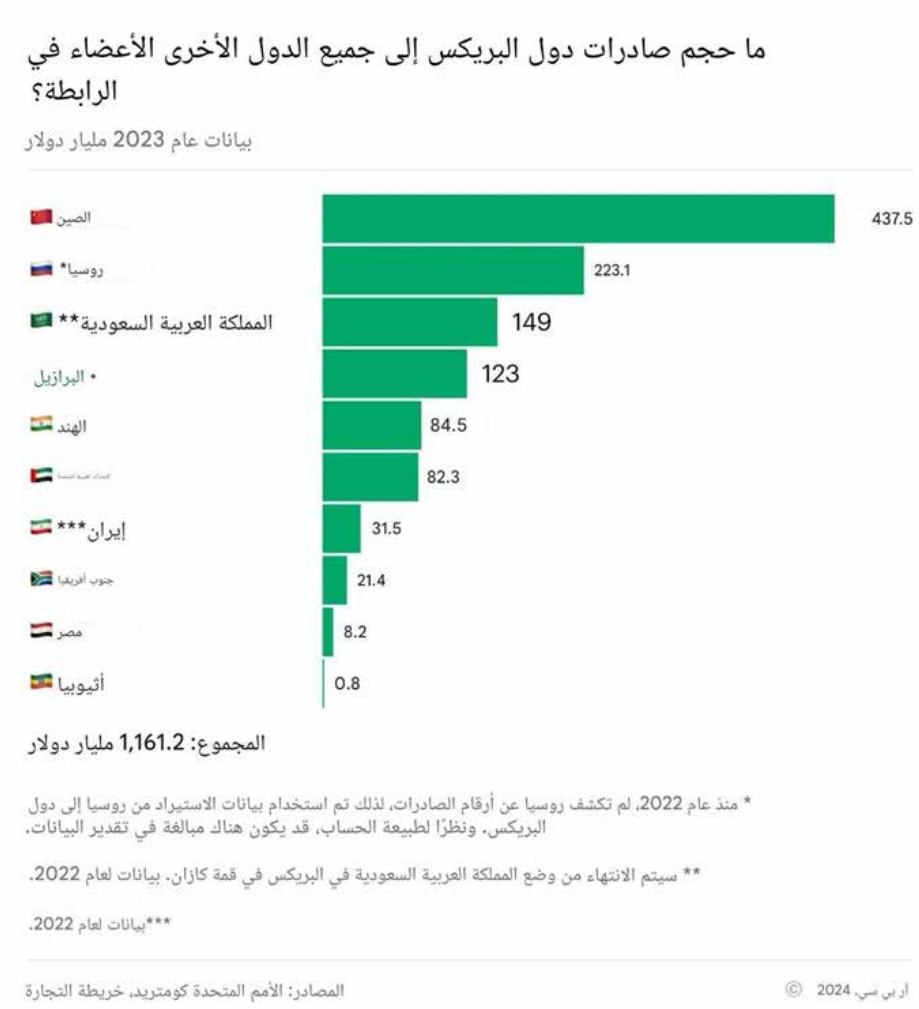

2- أهمية التفكير بجدية في فكرة العملة الموحدة التي تجمع دول 'بريكس"، وفي إنشاء عملة رقمية ونظام مالي مبتكر بعيداً عن تأثير النظام العالمي القائم

3- التعاون المشترك بين دول التجمع في مواجهة الأزمات التي تؤثر سلباً في الاقتصاد العالمي والنظام الغذائي؛ وإلا سيظل 'بريكس" كياناً ضعيفاً

4- يتطلب نجاح 'بريكس" التعاون من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدول الأعضاء

5- تنفيذ إصلاحات هيكلية في بعض الاقتصادات الوطنية من أجل تعزيز قدرة دول 'بريكس" على المنافسة العالمية

6- التركيز على التعاون في مجالات مثل: الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة؛ بما يزيد من قدرة 'بريكس" التنافسية

■ ختاماً

قد تكون التحديات التي تواجه تجمع 'بريكس" كبيرة، لكن الفرص والإمكانات المتاحة أكبر؛ إذا تم استغلالها بالشكل الصحيح، فمستقبل 'بريكس" واعد، وهذا يتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي وتضافر الجهود من قِبل الدول الأعضاء لتحقيق أهدافه الطموحة؛ من أجل أن يصبح 'بريكس" قوة مؤثرة في تشكيل مستقبل النظام العالمي

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة أولاد الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

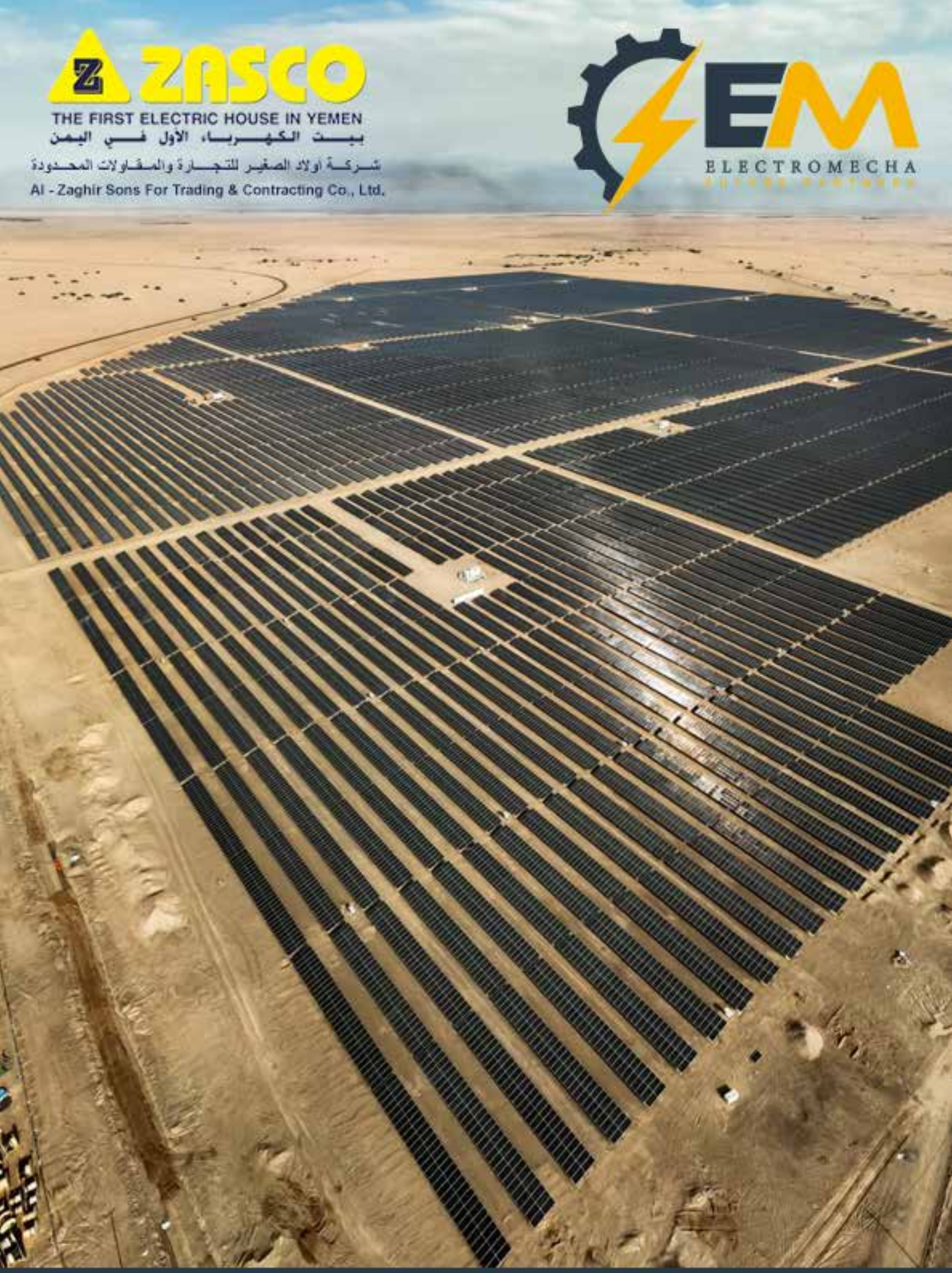

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

مقالات اقتصادية

كيف يمكن تحقيق التكامل بين مراكز الفكر وبين الجامعات..

بما يمكّن تلك الجامعات من أن تكون مؤسساتٍ فكريةً تواكب التطورات المتسارعة في العصر الراهن؟

أ.د. جلال حاتم
أكاديمي وخبير اقتصادي

■ يستنتج القارئ من العنوان بأننا أمام إشكاليتين، الأولى: تحقيق التكامل بين مراكز الفكر وبين الجامعات بما يعزّز من إنتاج الدراسات والبحوث، وتأثير ذلك على السياسات وعلى متخذ القرار، والابتكار، والثانية: كيف يمكن للجامعات أن تكون مؤسساتٍ فكريةً تواكبُ تطوراتِ عصرنا المتسارعة. وقلّما تناولت الدراسات والأوراق البحثية العربية واقع مراكز الفكر وعلاقتها بصانع ومتخذ القرار بالتحليل الموضوعي، لكني وللإنصاف، سعدت جداً بقراءة إحدى الدراسات الرصينة(*)، التي تناولت دور مراكز الفكر والبحث في صنع السياسة العامة، والتي دفعتني لكتابة هذا المقال

(*) قادة بن عبدالله عائشة، عياد محمد سمير، دور مراكز الفكر والبحث في صنع السياسة العامة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٢٩، آذار/مارس ٢٠٢٣م، السنة ٤٥، ص ١٥٠ – ١٥٥.

ولنبدأ بالإشكالية الأولى، من خلال استعراض أهم السياسات والأساليب لتعزيز هذا الشكل من التعاون والتكامل بين مراكز الفكر وبين الجامعات، وذلك على النحو التالي:

1) مشاريع بحثية مشتركة

تستطيع مراكز الفكر والجامعات أن تجمع الموارد والخبرات لإجراء بحوثٍ واسعة النطاق حول مواضيع ذات اهتمامٍ مشترك، مثل السياسات العامة، أو الاقتصاد، أو القضايا الاجتماعية. ويمكن إنشاء آليات تمويل مشتركة لدعم مثل هذه المشاريع، مما يسمح لكلا المؤسستين بالاستفادة من الأفكار المكتسبة. ولأن الجامعات تتمتع عادةً بخبرةٍ واسعةٍ في التخصصات، في حين تركز مراكز الفكر غالبا على البحوث التطبيقية. فإنه ومن خلال الجمع بين هذه القوى، يمكن للفرق والمجموعات متعددة التخصصات معالجة المشاكل المعقدة من خلال النهجين النظري والعملي

2) المواهب والخبرات المشتركة

يمكن للأكاديميين من الجامعات (إذا كانت القوانين السارية تسمح بذلك) أن يشغلوا مناصب في مراكز الفكر، ويمكن للباحثين في مراكز الفكر أن يعملوا كأعضاء هيئة تدريس مساعدين أو محاضرين زائرين في الجامعات. في رأيي يجب أن يسمح نظام التعيين المتبادل هذا بتبادل الخبرات، مما يتيح للطلاب الوصول إلى العمل القائم على أساس السياسات في العالم الحقيقي وليس الافتراضي وتزويد مراكز الفكر برؤىً أكاديميةٍ جديدة، كما يمكن لمراكز الفكر أن تقدم التدريبات لطلاب الجامعات، مما يمنحهم خبرةً عمليةً في مجال البحوث العملية والميدانية. ويمكن للجامعات أن تدعم هذا من خلال تقديم الدعم والتحفيز للمشاركة في مشاريع مراكز الفكر

3) الفعاليات والمؤتمرات التي يتم تنظيمها أو استضافتها بشكل مشترك

يمكن لمراكز الفكر والجامعات أن تنظم بشكلٍ مشترك مؤتمراتٍ وورشَ عملٍ وندواتٍ أكاديميةً تركز على مواضيع ذات صلة بالسياسات. توفر هذه الأحداث منصات لتبادل المعرفة وتسمح لكلا الطرفين بعرض أعمالهما لجمهور أوسع،

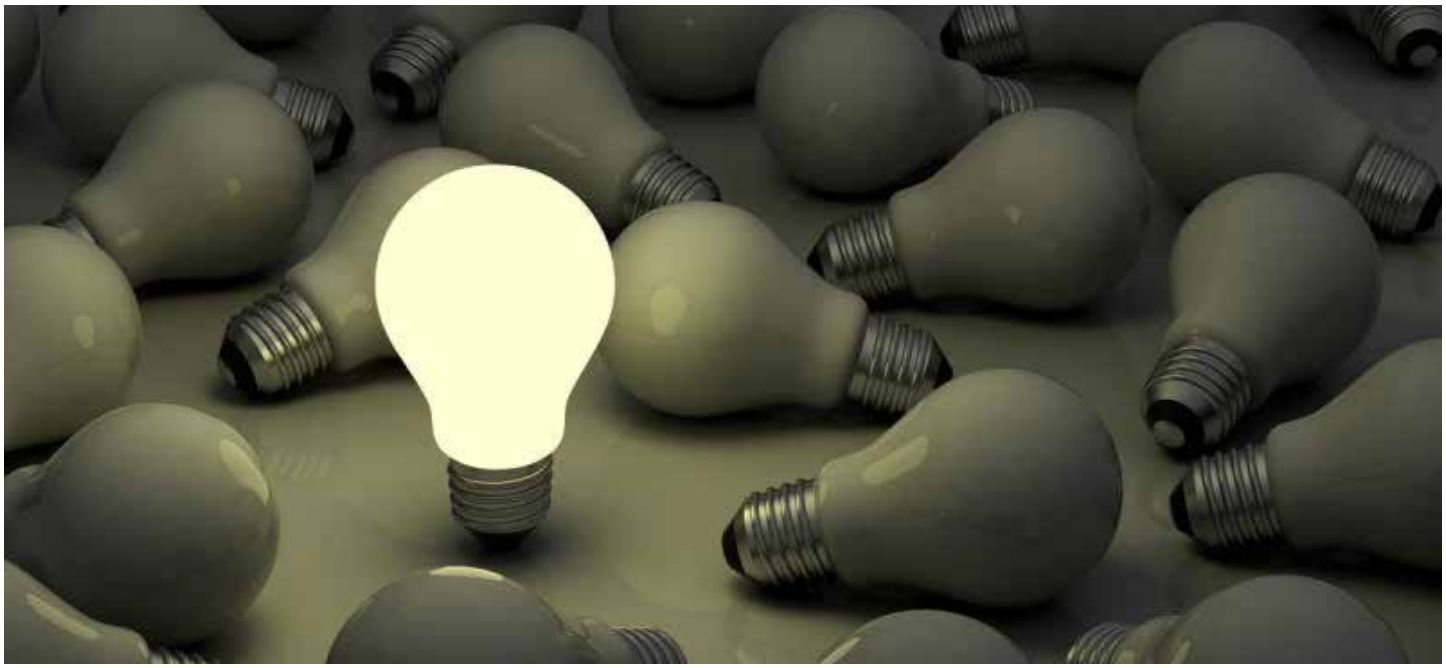

بما في ذلك صناع السياسات والأكاديميين والجمهور

إن جلب المعرفة الأكاديمية إلى المناقشة العامة من خلال المنتديات المشتركة حيث يناقش الخبراء من كل من مراكز الفكر والجامعات قضايا الساعة يمكن أن يعزز من وضوح وتأثير البحث في المجتمع

4) تجسيد السياسات والمعرفة من معارفَ نظريةٍ إلى واقعٍ عملي

تُعرف مراكز الفكر "المتمكنة" بأنها تجيد ترجمة البحوث الأكاديمية إلى أوراق تضع سياسات يمكن لصنّاع القرار الوصول إليها والاستفادة منها. وهنا تبرز أهمية أن تتعاون الجامعات مع مراكز الفكر لتحويل النتائج الأكاديمية إلى توصيات ومقترحات بل وسياسات وقرارات قابلة للتنفيذ، مما يعزز التأثير المجتمعي للبحث الأكاديمي. ويمكن للجامعات إنشاء مكاتب أو منصات تسهل التعاون مع مراكز الفكر، مما يضمن مشاركة نتائج الأبحاث مع الجهات الفاعلة في مجال السياسات وأن يتماشى البحث الأكاديمي مع احتياجات العالم الحقيقي

5) البنية الأساسية والموارد المشتركة

يمكن لمراكز الفكر والجامعات مشاركة قواعد البيانات والمختبرات والأدوات التكنولوجية لتعزيز قدرات البحث. يمكن أن تساعد اتفاقيات تبادل البيانات فيما بينها والوصول المشترك إلى الموارد وقواعد البيانات في كلتا المؤسستين لمتابعة مشاريع أكثر طموحاً

كما يمكن أن تساعد الشراكة في تأمين التمويل من الأجهزة والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة، ودعم المساعي البحثية على نطاقٍ أوسع والتي لا يمكن لأي من المؤسستين تحقيقها بمفردها

6) المشاركة في وضع السياسات والتأثير

من خلال العمل معاً، يمكن لمراكز الفكر والجامعات أن تدافع بشكل أفضل عن السياسات القائمة على الأدلة. يمكن أن يضيف البحث الجامعي صرامةً أكاديميةً إلى جهود الدعوة لمراكز الفكر، في حين يمكن لمراكز الفكر إعطاء النتائج الأكاديمية أهميتها في دوائر السياسة وصنّاع القرار

- وتستطيع الجامعات أن توفّر برامج التطوير المهني للمشتغلين في مراكز البحوث، في حين تستطيع مراكز البحوث أن تقدم التدريب في مجال المشاركة العملية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعات. ومن خلال هذا التعاون، تستطيع مراكز البحوث والجامعات سد الفجوة بين البحث النظري والواقع وإمكانية تطبيقه عملياً، مما يخلق تآزراً يعزز المعرفة والتأثير المجتمعي

أما الإشكالية الثانية، وبناءً على ما ورد فيما سبق، فتتلخّص في كيفية أن تعمل الجامعة كمؤسسة فكريةٍ ديناميكية تواكب تطورات العصر الحالي، لتقترب أكثر من مراكز الفكر لاستيعاب تطورات عصرنا الراهن. والحل.. يكمن في

أن الجامعات تحتاج إلى تبنّي عدة سياسات وطرائق رئيسة.

سنحاول فيما يلي اقتراح خطةٍ مفصلّةٍ لتحقيق هذا الهدف:

1- تعزيز التعاون بين التخصصات المختلفة

والبداية تكون في الإقرار بأن التحديات العالمية اليوم متعددة الأوجه بل وأكثر تعقيداً مما مضى، وتتطلب رؤىً من تخصصات متعد د ة

وهذا يقتضي تشجيع التعاون بين الجامعات والكليات والأقسام المختلفة لمعالجة التحدّيات المجتمعية، وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية متعددة التخصصات تجمع بين الخبراء في التكنولوجيا والعلوم والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية؛ كأن يتمّ على سبيل المثال لا الحصر إنشاء مركزٍ للاستدامة يدمج العلوم البيئية والهندسة والاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع

2- تعزيز الشراكات الصناعية

أن تؤمن الجامعات بأنها باتت بحاجةٍ إلى أن تكون في طليعة هيئات ومنظمات الابتكار والاستجابة لاحتياجات العالم الحقيقي

وهذا لن يتحقّق إلا عبر بناء شراكاتٍ قويةٍ مع الصناعات والحكومات والمنظمات غير الربحية. المشاركة في مشاريع بحثية مشتركة، وتقديم خدمات استشارية، واستضافة مختبرات ابتكار حيث يتعاون الخبراء الأكاديميون والصناعيون في ابتكار حلول للمشاكل الملحة. كالتعاون مع شركات التكنولوجيا للبحث في

تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو مع مقدمي الرعاية الصحية لتطوير التكنولوجيا الطبية على سبيل المثال، فاليوم صار العالم يتحدّث عن أن تشخيص الذكاء الاصطناعي لبعض الأمراض صار أكثر دقّةً وسرعةً من تشخيص الطبيب ا لمختص

3- التأكيد على البحث القائم على البيانات

يجب أن ترسّخ الجامعات بين أوساط أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة الأهمية المتعاظمة للبيانات والتحليلات لاتخاذ قرارات قابلة للتحقيق في عالم اليوم

ولا يمكن لهذا أن يرى النور إلا بتطوير برامج قوية لعلوم البيانات وضمان أن البحث مؤسس بشكلٍ متزايد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وإنشاء قواعد ومنصّات للبيانات لتسهيل البحث والتحليل

4- تشجيع الاستعانة في الجامعات بذوي المؤهلات والخبرات والمهارات.. فالمؤهل وحده لم يعد كافياً مع هذا التطور المتسارع.

صار أمراً ملحّاً أن تمتلك الجامعاتُ المعرفةَ والخبرةَ والمهاراتِ العمليّةَ اللازمة للتأثير على كل ما يجري حولنا وبطرقٍ تفيد المجتمع. والسبيل إلى ذلك يكون بإنشاء وحداتٍ فكريةٍ تضمّ مزيجاً من ذوي المؤهلات وممن لديهم الخبرات العملية والمهارات داخل الجامعة، تكون مخصصة للبحث وتقديم رؤى حول القضايا المعاصرة مثل تغير المناخ، والتحول الرقمي، وإصلاح التعليم، أو الرعاية الصحية، أمراض المجتمع كالمخدرات. في رأيي، حان الوقت لأن نجد في كل جامعة مركزاً للسياسات العامة ينتج تقاريرَ قابلة للتنفيذ في مختلف قضايا المجتمع: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية والتعليمية والصحية والتخطيط والرقمنة وتحديات الذكاء الاصطناعي والاستدامة والبيئة.. وغيرها.

5- الاستفادة من التكنولوجيا من أجل الابتكار

لا يختلف إثنان بأن التكنولوجيا هي جوهر التقدم الحديث، وأن تكون الجامعات في طليعة المؤسسات التي يجب أن تتبنّاها، وذلك من خلال الاستفادة من التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والواقع الافتراضي في البحث والتدريس. تعزيز ريادة الأعمال التكنولوجية من خلال حاضنات ومراكز الابتكار التي تدعم الشركات الناشئة والمشاريع الجديدة. حان الوقت أيضاً لنرى الجامعة وقد باتت حاضنةً جامعية ترعى الشركاتِ الناشئةَ القائمة على التكنولوجيا أو مختبر أبحاث يركز على حلول الذكاء الاصطناعي لمشاكل الصناعة

6- تعزيز التعلم مدى الحياة والتعليم التنفيذي

نحن نعلم بأننا في عالم سريع التطور، وبالتالي فإن أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية والطلبة بحاجة إلى اكتساب مهاراتٍ جديدةٍ باستمرار وإلى تحديث المهارات التي اكتسبوها سابقاً. هل فكّرنا كجامعات أن نقدّم مثلاً برنامجاً تنفيذياً في التحول الرقمي يخدم القادة والإدارات العليا من مختلف المجالات (الصناعات)

7- التواصل والتعاون العالمي

يجب كسر العزلة والانغلاق. على الجامعات أن تكون لاعباً عالمياً، وتبدأ بنسج خيط التواصل والتعاون والعمل المشترك مع الجامعات ومراكز الفكر ذات الصلة، وبهذا سيتوفّر لها مزيدٌ من الطلاع وقدرٌ أكبر من المعارف والمهارات

فلنضع نصب أعيننا تطوير شراكاتٍ مع الجامعات والمؤسسات البحثية الرائدة على مستوى العالم، والمشاركة في العمل البحثي الدولي والمؤتمرات والمشاريع المشتركة التي تعالج التحديات العالمية

وبالتوازي مع هذا، يجب أن يمتد تأثير الجامعة إلى ما هو أبعد من الأوساط الأكاديمية والصناعة لمعالجة القضايا المجتمعية، وذلك عبر المشاركة في برامج البحث والتوعية المجتمعية التي تعالج التحديات المحلية والإقليمية و ا لعا لمية

8- مناهج مرنة وقابلة للتكيف

مادمنا في عصرٍ يتسم بالتطورات المتسارعة، فهذا يقتضي أن تكون وتيرة تغيير المنهج والخطط الدراسية سريعة ومدروسة ومواكبة للتطورات وقابلة للتكيف

9- تعزيز القيادة الأخلاقية والمسؤولية

وطالما اننا في عصر التطورات المتسارعة، فإن الاعتبارات الأخلاقية ينبغي أن تكون في طليعة الابتكار والتطوير. وهذا لن يتحقق من خلال مساق واحد يطلق عليه اخلاقيات المهنة، بل بدمج الأخلاقيات في جميع المساقات، والسعي لضمان إجراء البحوث والابتكار بشكل مسؤول، وتعزيز المناقشات حول التأثير المجتمعي للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والسياسات الاقتصادية ورصد نتا ئجه

مثال: استضافة منتديات حول الآثار الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في صنع القرار أو تأثير الاقتصادات الرقمية على أسواق العمل

وأخيراً:

لكي تكون الجامعة مؤسسةً فكريةً حقيقيةً في عصرنا الحالي، أو على مستوىً عالٍ من التعاون والتكامل مع مراكز الفكر، يجب على الجامعة أن تمزج بين نقاط قوتها الأكاديمية والتأثير في العالم الحقيقي، والتكيف باستمرار مع أحدث الاتجاهات التكنولوجية والمجتمعية. من خلال أن تصبح مركزاً للبحوث متعددة التخصصات، والابتكار التكنولوجي، والمشاركة في السياسات العامة، والمشاركة المجتمعية، يمكن للجامعة أن تظل منارة للقيادة الفكرية التي لا تستجيب للمستقبل فحسب، بل وتشكله بوعيٍ موضوعي ومسؤول

طموحي.. أن تكون الجامعات ومراكز الفكر هي 'الورشة" التي تصنع السياسات العامة، والقوانين والقرارات للحكومة. وبالتالي تكون الجامعات ومراكز الفكر هي القاطرة التي تقود البلاد

هل هو طموحٌ مبالغ فيه؟؟.. يمكن أن يكون كذلك، لكن أمر تحويله إلى واقع يتوقف على عضو الهيئة التدريسية والباحث عموماً.. وليس على الحكومات. علينا أن نقنع 'الحكومات" بأعمالنا بأننا قادرون على أن نضع السياسات وأن نكون عوناً قوياً لها، لا أن نظل مجرد 'موظفين" لديها، يجب أن نوصل 'الحكومات" إلى أنها هي التي تحتاج لنا ولسنا نحن الذين نحتاج لهم

الرمال السوداء
اهتمام دولي وإهمال وطني

د. ليبيا باحويرث
اقتصاد وإدارة الموارد

هناك الكثير من الموارد تتواجد في الطبيعة دون الاهتمام بقيمتها الاقتصادية، ومن هذه الموارد في الوقت الحالي برزت الرمال السوداء التي تحولت من مجرد مادة متوفرة على السواحل ومصبات الأنهار الى مورد اقتصادي هام لاحتوائه على العديد من المكونات مما جعلها تساهم في التصنيع للعديد من المنتجات الهامة والحيوية

تحتوي الرمال السوداء على مجموعة من المعادن الثقيلة القيمة مثل الزركون والتورماليين والروتيل والالمنيت وغيرها، وتنشاء الرمال السوداء نتيجة عمليات التجوية الطبيعية التي تقوم بتعرية وتفتيت المعادن الموجودة في الهضاب المرتفعة وصخور الجبال القاعدية بفعل عوامل الرياح والتيارات المائية بنقلها لمسافات بعيدة جدا من موقعها الأصلي الى أماكن رسوبية جديدة، ولقد سميت بالرمال السوداء نتيجة لاحتوائها على نسب عالية من المعادن ذات اللون القاتم

اما اهمية الرمال السوداء فإنها تتميز بارتفاع القيمة الاقتصادية والتعدينية نظرا لما تحتويه من معادن نادرة، مثلا معدن الالمنيت يعتبر مصدرا لإنتاج عناصر التيتانيوم الذي يستخدم في صناعة هياكل الطائرات، اما الماغنيتيت فيعد مصدرا لخامات الحديد، اما بالنسبة للروتيل فيستخدم في صناعة الاصباغ ومواد اللحام، وأيضا معدن الزريكون الذي يستخدم في زجاجية السيراميك وغيرها من الاستخدامات كالالياف الضوئية والشرائح الالكترونية ؛ اما بالنسبة للأسعار العالمية للرمال السوداء فإنها تتجاوز 2000 3000- دولار / طن

بحسب الدول المنتجة عالميا للرمال السوداء فان الولايات المتحدة الامريكية تأتي في مقدمة الدول تليها الصين والبرازيل وجنوب افريقيا وأستراليا، وتجدر بنا الإشارة ان الصين اضطرت الى خفض صادراتها العالمية من الرمال السوداء وتوظيفه محليا لصناعاتها الوطنية؛ اما الدول العربية المنتجة لهذا المورد هي مصر والسعودية، المغرب، عمان واليمن

في اليمن تنتشر الرمال السوداء في عدة أماكن بالأخص عند مصبات الوديان وعلى طول ساحل البحر العربي والبحر الأحمر، وتكونت على هيئة طبقات متداخلة مع رمال الشاطئ ويتراوح سمكها ما بين بضعة سنتيمترات الى 20 سنتيمتر، وتتميز باللون الداكن والادكن بحسب اختلاف تركيز المواد التركيبية لها

يتواجد هذا المورد الاقتصادي في عدة مناطق يمنية منها:

- منطقة السفال في حضرموت حيث تبلغ المساحة التي يتواجد فيها الرمل الأسود بطول يتجاوز 10 كم وعرض 150- 440 م، وبسماكة رملها يتراوح بين 5- 35سم (بحسب دراسة شركة هنتج البريطانية)، فان الخام لهذه المنطقة يحتوي على الالمنيت والروتيل والزريكون والسيليكا الثقيلة بنسب متفاوتة وباحتياطيات تجاوزت الثلاثة مليون طنا

- منطقة ريدات بحضرموت حيث يتواجد المورد من الرمال السوداء امتدادا بطول 25كم وعرض 1كم، وتحتوي هذه المنطقة على المعادن المكونة للرمل الأسود من الالمنيت والزريكون والروتيل واليوكوسين واوليفين وجارنت واكاسيد الحديد، وتتراوح احتياطاتها المؤكدة لأكثر من 20 مليون طن

- منطقة سيحوت - المهرة: حيث تتواجد الرمال السوداء على هيئة كثبان رملية في منطقة طولها 14 كم تحتوي على الخام بمعادنه الاقتصادية الالمنيت والزركون والروتيل واحتياطياتها نحو مليون ونص

- منطقة حبروت- الغيضة حيث يتواجد المورد من الرمال بمساحة طولها 82كم وعرضها 600-200م ويتميز الخام باحتوائه على المعادن الاقتصادية (الالمنيت والزركون والروتيل) وباحتياطيات كبيرة تقدر بنحو 430 مليون طن، وتشكل نسبة المعادن الاقتصادية الثقيلة نحو 6-8% من وزن الرمال، وأيضا في منطقة قشن بالمهرة باحتياطيات قليلة نحو 350 الف طن

وبهذا فقد تحولت الرمال السوداء من موارد طبيعية غير هامه الى مورد اقتصادي ساهم في العديد من الصناعات مما أدى الى تعزيز قيمته الاقتصادية وبالتالي يحقق عائدا للدول المنتجة من هذا المورد الحيوي

هناك العديد من التساؤلات تطرح نفسها عن الرمال السوداء في اليمن:

- هل تمكنت اليمن من الاستفادة من هذا المورد ليكون رافدا لاقتصادها؟

- هل تم الترويج عن الاحتياطيات وتسهيل الاستثمارات لهذا المورد الغير مكلف كون تواجده بالطبيعة بشكل مباشر؟

- هل تم التفكير في إقامة معامل او مصانع لاستغلال هذا المورد محليا؟ او تصديره كمنتجات ومدخلات لصناعات أخرى؟

- هل تم التعرف ونقل تجارب دول ناجحة حول كيفية استغلال هذا المورد؟

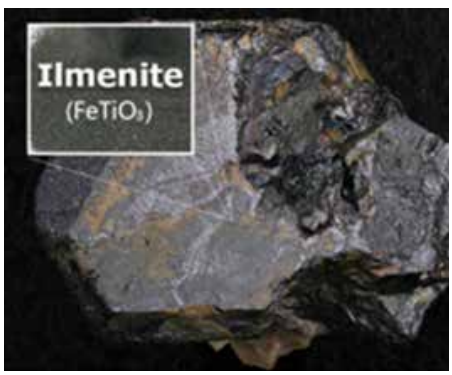

مستقبل موانئ الحاويات

في خضم حتمية التكامل الرأسي في قطاع النقل واللوجستيات وتطبيقها في ميناء عدن

خلدون عبدالله
مدير عام مكتب نائب
وزير النقل

■ تقدّم موانئ الحاويات العديد من الخدمات البحريّة-البحريّة على غرار خدمات الترانزيت ومناولة الحاويات بين السفن Transshipment Ports، وكذا الخدمات البحريةّ- البريّة في كونها بوابات لتصدير واستيراد البضائع من وإلى المناطق البريّة الظهيرة Gateway Ports.

لهذه الأغراض، نشأت موانئ حاويات تخصصية، تقوم إما بنشاط الترانزيت فقط، على غرار ميناء سنغافورة، أو موانئ منفذيه تعمل كبوابات للربط بين البحر والبر، مثل ميناء جوادار، أو موانئ تقوم بكلا العمليتين كميناء روتردام.

وتتشابه متطلبات الموانئ الطبيعية والفنية بشكل عام في ضرورة تمتعها بالخصائص الجغرافية الملائمة، على غرار التكوين الطبيعي، والتموضع والموقع القريب من خطوط الملاحة الدولية، وكذا توافر المواصفات الفنيّة المتعلقة بالأرصفة وأعماقها وتجهيزاتها الفنيّة. كما يظل لكل نوع من الموانئ احتياجاته الخاصة المرتبطة بطبيعة وخصوصية نشاطه المحدد

حيث تختلف موانئ الترانزيت في احتياجها إلى ساحات تخزين أكبر للحاويات، وذلك نتيجة لمدة

بقاءها الأطول على الرصيف وساحة التخزين (كمتوسط عام يتم احتساب 400 متر مربع مساحة تخزين لكل متر طولي من الرصيف). ويتم التركيز وإعطاء الأولوية حين تصميم هذا النمط من الموانئ على الواجهة البحرية على حساب المنطقة البرية الظهيرة.

وقد عمدت شركات النقل العملاقة (8 شركات رئيسية) إلى تكوين شراكات وأحلاف فيما بينها لمناقلة الحاويات بين سفنها على طول الخطوط الملاحية عبر الموانئ المحورية، وذهبت شركات كبرى مثل ميرسك وكوسكو وهاباج لويد إلى تفريخ شركات تشغيل وإدارة موانئ لإدارة محطات الترانزيت المحورية

في الجانب الاخر، تتطلب الموانئ المنفذية (البوابات)، إلى جانب خصائص الواجهة البحرية، وجود ربط واتصال مثالي بينها وبين المساحات البريّة الظهيرة لها على الصعيدين الوطني والقاري، وذلك من خلال التضاريس الطبيعية التي تتيح سهولة الوصول من وإلى الميناء، وتدعيمها بالبنية التحتية المساعدة على غرار شبكات الطرق المتطورة، وسكك الحديد. ما يستوجب الحد من الازدحام والتجمعات السكنية في محيط الموانئ لتسهيل حركة الشاحنات وكذا استغلال الأرضي المجاورة في أنشطة ذات صلة بعمل الميناء، كالمخازن والمراكز اللوجستية والموانئ البريّة، والمناطق الصناعية. ويُعد اختلال أياً من هذه المعطيات كفيلاً بتعطيل نشاط الميناء

بين النوعين/ النشاطين، تطرقت دراسة حديثة صادرة عن مركز اقتصاديات الموانئ التابع للاتحاد الأوروبي Portseco-nomics.eu إلى مقارنة حجم النشاط والعوائد المالية بين موانئ الترانزيت والموانئ المنفذية أو تلك التي تقوم بكلا النشاطين. وخلصت الدراسة إلى أن موانئ الترانزيت باتت الأقل نشاطاً وجدوى من الناحية الاقتصادية مقارنة بالموانئ المنفذية أو الهجينة.

وفي سياق متصل، أعلنت شركتا ميرسك (APM Maersk) والشحن عبر المتوسط (MSC) اعتزامهما تفكيك تحالفهما 2M Alliance)) وعدم تجديد اتفاقيته في 2025. وتشير التقارير أن الأسباب التي دفعت بالشركتين نحو تفكيك أكبر تحالف بحري، والذي يستحوذ على حوالي 30% من إجمالي الحاويات المنقولة عبر المحيطات، يتمثل في نمو نشاطهما البري وتوجههما نحو التكامل الرأسي بين البحر والبر بصورة منفردة

فعلى سبيل المثال، تقوم ميرسك بنقل واحدة من بين كل ثلاث حاويات عبر البر، ما دفعها نحو تفريخ شركة نقل بريّة وتجميع اسطول من القاطرات، وبالتالي تحول أولوياتها من التكامل الأفقي على طول خط الملاحة البحري إلى التكامل الرأسي متعدد الوسائط (تكامل وسائل النقل البحرية والبرية وتكامل الموانئ البحرية والبرية). وبالمحصلة العامة فإن ذلك يعني تضاعف أهمية الموانئ المنفذية وأهمية تكاملها مع المناطق البرية الظهيرة لها

بإسقاط الحالة على ميناء عدن، تمثل حالات الاعتداء على المخطط العام للمدينة Master Plan إنذاراً بتعطيل الميناء الذي يمتلك — على الأقل من الناحية النظرية — إمكانية التحول من ميناء ترانزيت محدود إلى البوابة الجنوبية لشبه الجزيرة العربية من خلال خطوط برية تمتد بمحاذاة السهول الساحلية اليمنية في الجنوب الشرقي والشمال الغربي، وخطوط تقطع السهول الصحراوية في وسط اليمن والتي تربط الميناء بالأسواق الخليجية والعربية والغرب آسيوية.

وهكذا فإن تحويل المحيط الحيوي للميناء والشوارع الشريانية المتصلة به إلى مناطق حاضنة لمراكز التسوق ونقاط التجمع (شارع المنصورة -التسعين — الخمسين — البريقة) يشكل تحدياً حقيقياً لتشغيل الميناء وربطه بالعمق الجغرافي الظهير، وينذر بنشوء نقاط اختناق كارثية

فعلى سبيل المثال، إذا فرضنا أن الميناء، الذي يستوعب قرابة 400 ألف حاوية نمطية سنوياً، تم تطويره لاستيعاب 6 مليون حاوية نمطية سنوياً، بمستوى ميناء صلالة المجاور، فهذا يعني مبدئياً أن الطرقات المتصلة بالميناء يجب أن تمتلك القدرة على استيعاب حركة تتراوح ما بين 12 ألف إلى 4 الاف قاطرة يومياً. بالإضافة إلى وجود مساحات تتيح تشييد سكك حديد مستقبلية والمحطات المرتبطة بها، مالم، فإن اختلال هذا الميزان سيؤدي

إلى الازدحام وتراكم الحاويات في ساحة الميناء، وتأخر السفن في غاطسه، وبالتالي عزوف شركات النقل عن الرسو فيه واختيار موانئ إقليمية منافسة بسبب عامل الوقت والتكاليف

والجدير بالذكر أن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، كانت قد تعاقدت مع شركة عبيدو الاستشارية بدولة مصر لوضع مخطط لتطوير ميناء عدن، وتضمن المخطط المقدم في مارس 2007 تطوير الواجهة البحرية الواقعة بين كالتكس شرقاً وحتى ميناء الزيت غرباً لإنشاء أرصفة حاويات بطول إجمالي 13,6 كم (طول الأرصفة في ميناء صلالة يبلغ 2,4 كم فقط) بالإضافة إلى أربعة أرصفة مخصصة للبضائع العامة والجافة والمواد الخام، بنظام الموالص وطول إجمالي يصل إلى18,2 كم، ما يجعل المناطق الظهيرة والواقعة شمال خط البريقة وحتى حدود محافظة لحج، وامتداده باتجاه باب المندب غرباً، حرماً لا يجب المساس بحرمته

وهكذا فإن صرف أراضي حرم الميناء أو القطاعات المجاورة له لإقامة أنشطة ومشاريع لا تتصل بنشاطه، على غرار المدن السكنية، يؤدي إلى تعطيل العلاقة بين الميناء ومحيطه الحيوي، والقضاء على فرص لتحويله إلى ميناء منفذي استراتيجي

وفي خضم الحراك التجاري والاستثماري الذي تشهده عدن، يتوجب توجيه الموارد المالية نحو المصارف السليمة على غرار الأنشطة البحرية والصناعية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة لجميع الأطراف المعنية (الميناء — المدينة — المستثمر — المواطن) وذلك من خلال احترام المخطط العام Master Plan لمدينة عدن كمرجع رئيسي في تحديد استخدامات الأرض.

وبينما ينتهي عمر المخطط الحالي في عام 2025م, ربما تتمثل الخطوة الأولى في اشتراك السلطات المعنية في وضع مخطط رئيسي جديد لمدينة عدن يستوعب قدراتها الكامنة، والمحددات المسابقة حول اتجاهات تطوير الميناء، ويحرك عجلة الاستثمار في الاتجاهات ا لسليمة

انتهى العام... الحكومة إلى أين؟!

التجربة الرواندية والتجربة اليمنية والشراكة بين القطاعات (خريطة طريق)

د. أحمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

ينطوي سريعاً العام 2024، وفي ابرز متغيراته الدولية فوز الرئيس ترامب بولاية ثانية، الكل في ترقب من لحظات فوزه الكاسح، بالتغيير القادم ، وفي خطته للعام 2025 وفي اول 180 يوماً من استلامه السلطة

لديه خطة ، لكن ، دعونا من ترامب، إنه هناك وليس هنا ، لنعد الى اليمن،

في اليمن،

ما زال الوضع كما هو في كل عام يمر على اليمن واليمنيين بدون أي تغيير، بدون أي إضافة ، سوى المزيد من الألم، والانتظار،

7 ابريل 2022 تم الإعلان عن تشكل مجلس القيادة الرئاسي بقرار من الرئيس هادي، وأمل اليمنيون بشيء ما!، وكان الشيء ألم!، وفقدوا الأمل.

في 5 فبراير 2024 تم تعيين رئيس الوزراء الجديد دكتور أحمد بن مبارك، بقرار من مجلس القيادة و تهلل اليمنيون وانتظروا بأمل، وما زالوا في الانتظار ...

تتحرك الحكومة في مساحة واسعة من (اللا شيء!) ،

شيء مفقود،

تصر الحكومة انها ستُفعل ادواتها الإدارية، والسياسية، والاقتصادية،

ولا شيء !

هل هي فاقدة للإرادة ام الإدارة؟

هناك شيء مفقود،

قطاع عام يتهالك عاجز عن تقديم الخدمات الأساسية للناس، والوعود تترنح، والكل يلوم الكل، والاصابع ترتفع باتهام (الشيء) انه يعطل الحركة والحياة والوصول الى حل، ولا حل!

يصيح المواطن المطحون طحناً ،

إلى اين يا حكومة؟ ! اين الطريق؟ ، هل تهتم وتهنا معكم؟

ان الحل معقود بيد المُخرج فلم يقرر بعد متى تبدأ الحكاية، او تنتهي!

وفود تتسارع لدراسة تجربة (رواندا).. فهل رواندا النموذج ا لأ مثل ؟

وفي أي جانب ينبغي التركيز عليها وهل الحكومة تعي (ماذا تريد، ولماذا، وكيف)،

هل لدى الحكومة صورة واضحة عن تلك الأسئلة؟

هل تعي ان الوضع الإنساني في اليمن في مستوى (كارثي) ؟

- هل تعي:
- أن الصراع لم ينتهي بعد...
- أن الدولة تحت البند السابع.
- أن سلطة الدولة مازالت مقيدة وان التحالف مازال مسؤولا عن ا ليمن ،
- وأن بناء مؤسسات قوية كما في رواندا يحتاج إلى وقت واستقرار
- وأن التركيبة المعقدة التي صنعتها الحرب وبسبب وضع اليمن

قد تجعل تطبيق سياسات مركزية مثل رواندا أكثر صعوبة

لكن رغم ذلك هل نقول لهم توقفوا، بالتأكيد لا .... ولا !

علينا ان ننظر الى التجربة الرواندية المعقدة اولاً:

منذ عام 1884، خضعت رواندا للاستعمار الألماني ثم البلجيكي، حيث حُكمت البلاد من خلال النظام الملكي للتوتسي، الذين أداروا الدولة لصالح المستعمر

إلا أن هذا الوضع تغير مع اندلاع ثورة فلاحي الهوتو بين عامي 1959 و1961،

و تمكن الهوتو من الاستيلاء على السلطة، وأُعلنت الجمهورية، وفرّ العديد من أفراد التوتسي أو اختفوا.

إلا ان التوترات العرقية تصاعدت بعد الثورة، وعلى الرغم من استقلال رواندا وسيطرة الهوتو على الحكم، تفاقمت مظاهر التمييز العرقي ضد التوتسي، مما دفع عشرات الآلاف منهم للجوء إلى دول أفريقية مجاورة.

في المقابل، تشكلت مجموعات معارضة للهوتو بدأت بتنفيذ عمليات مضادة منذ عام 1962، واستمرت موجات النزوح نتيجة للتطهير العرقي، دون أن تهدأ الأوضاع في البلاد

في عام 1988، تأسست الجبهة الوطنية الرواندية في أوغندا، معلنة هدفها في إعادة اللاجئين وتشكيل حكومة وطنية تشاركية مع اخذ الانتباه أن الأغلبية المسيطرة في الجبهة من التوتسي.

في عام 1990، بدأت الجبهة هجوماً عسكرياً ضد حكومة رواندا، ما أشعل شرارة الحرب العرقية التي استمرت حتى عام 1994.

مع العام 1993، تدخلت الأمم المتحدة لإبرام اتفاقية "أروشا" للسلام، ولكن الاتفاق سرعان ما انهار بعد مقتل الرئيس الرواندي بإسقاط طائرته بصاروخ.

أدى حادث الاغتيال إلى اندلاع مواجهات جديدة بلغت ذروتها في عام 1994، حيث شهدت رواندا واحدة من أكبر الإبادات الجماعية في التاريخ، إذ قتلت حكومة الهوتو أكثر من مليون من التوتسي وارتُكبت آلاف حالات الاغتصاب

تدخل مجلس الأمن الدولي بقواته في محاولة لوقف الإبادة الجماعية

بعد التدخل العسكري، فر العديد من أفراد حكومة الهوتو، ومعهم مئات الآلاف من الهوتو، إلى الكونغو الديمقراطية طلبًا للحماية. إلا أن التوترات الحدودية أشعلت حرباً بين رواندا والكونغو في عام 1996، والتي توقفت بتدخل من مجلس الأمن.

ومنذ 1996 ، بدأت رواندا مرحلة التعافي المبكر،

ظهرت نتائجها في عام 2000 عندما تولى بول كاغامي، نائب الرئيس حينها، رئاسة البلاد بعد استقالة الرئيس بيزيمنغو

كاغامي "الرئيس الحالي" ينتمي إلى سلالة ملوك التوتسي، وكان قد نزح سابقاً إلى أوغندا وحصل على جنسيتها، كما تولى رئاسة جهاز المخابرات هناك وكان أحد مؤسسي الجبهة الوطنية، مما أكسبه خبرات سياسية وعسكرية واسعة

العام 2003، أُجري استفتاء على الدستور الجديد الذي نظم الحقوق والواجبات، وجرّم أي خطاب عرقي أو تمييزي، وأكد أن "جميع الروانديين يتمتعون بحقوق متساوية".

ورغم أن رواندا وصلت إلى الإصلاح السياسي في عام 2003، إلا أن هذا الإصلاح سبقه تنفيذ برامج تعافٍ بدأت منذ عام 1994 وتم تحسينها في 1996، أسهمت في تمهيد الطريق نحو تحقيق أكبر تحول سياسي واجتماعي في البلاد.

ومع تعزيز العلاقات مع الصين في أفريقيا، شهدت رواندا تدفقاً متزايداً من الاستثمارات منذ عام 2010، مما دعم نموها الاقتصادي بشكل ملحوظ

للتركيز على الأرقام من تولي كغامي الرئاسة 2000 في الفترة الأولى وحتى 2010 ، عشر سنوات من التجربة لنموذج اقتصادي ، بدأت ملامحه تكتمل وانطلق بقوة من 2010 وحتى الان،

وقبلها كان نائباً للرئيس 1996 الى 2000 مرحلة التعافي المبكر والاستقرار السياسي،

- هل النموذج السياسي الرواندي تجربة فريدة او مميزة؟

- يمكن دراستها وفهمها إلا انها ليست التجربة المثالية او المناسبة وبالتالي لنتجاوز هذه التجربة السياسية ولنركز على التجربة الاقتصادية ،

أيضا هنا نركز ان الدولة محدودة القدرات في البنية التحتية والممكنات وانتظار ان تتحول لهذه

النموذج الاقتصادي في وضع دولة ضعيفة وهشة، اعتمد على عدة زوايا تم معالجتها من خلال توفير بيئة عمل مناسبة (خلق بيئة قانونية و تنظيمية جاذبة للاستثمار والعمل)، برزت تلك التوجهات في:

1. الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP): (ليس القطاع المحلي فقط بل الدولي).

- يمكن اعتبار هذا النموذج رائد فبدلاً من الخصخصة غير المدروسة تم التركيز على نموذج الشراكة ما عزز تطوير مشاريع البنية التحتية كالنقل والطاقة والسياحة

2. العلاقات الاقتصادية مع الصين كشريك في التنمية

- الاستثمارات الصينية ركزت على البنية التحتية (الطرق، والجسور، والسدود)، والتكنولوجيا، والتجارة

3. الحد من الفساد وشفافية الإدارة، واستقلالية القضاء ومركزية الإدارة الامنية مما ساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية

القدرة، يعني تأخير عجلة التنمية، وبالتالي ابحث عن الشركاء، ولان القطاع الخاص المحلي في رواندا لم يكن قادراً على استيعاب كل ذلك "بعكس اليمن تمتلك قطاعاً خاصاً قوياً داخل وخارج اليمن" ، لذا في رواندا كان اللجوء للشراكات الدولية مع الشركات العالمية او مع الدول كالصين، و هنا جاءت القفزة الكبرى،

في ظل كل هذه الرؤية الواضحة، كان لابد من استقرار القيادة السياسية لذا تم تعديل الدستور ليستمر الرئيس كاغامي في السلطة حتى اليوم،

• هل هذا صحيح؟ أي بقاء الرئيس كل هذه الفترة

- بالنسبة لي لا يهم ، ان كانت القيادة السياسية لديها القدرة والحنكة لادارة الدولة وتنفيذ رؤية وطنية تخدم الوطن والمواطن.

- الا ان مقالي يركز على (وضع تصور ربما يصل للحكومة او لمن يهمه الامر في الوضع الاقتصادي المعقد جدا.)

• ما الفجوة بين النموذج الرواندي في الاقتصاد وتطبيقه في ا ليمن :

المحور	رواندا	اليمن
الصراع السياسي	نجاح رواندا كان مرتبطاً بإنهاء الحرب الأهلية وتحقيق الاستقرار السياسي مع اخذ الفترة ان الحرب توقفت في 1996 والإصلاح الاقتصادي الشامل بدأت خطواته في 2003 وبدأ تنفيذه في 2010، هل لدينا كل هذا الوقت من جديد؟	استمرار النزاع يُعقد أي جهود للتنمية أو الشراكة هل هناك رؤية واضحة كيف ينتهي الصراع ومتى؟ من يملك الجواب؟
ضعف المؤسسات	بناء مؤسسات قوية كان أحد أسس النجاح، مع التركيز على الحوكمة الجيدة نعيد التركيز اخذ وقتاً زمنياً كبيراً بحسب السيناريو الرواندي مع وجود دافع قوي للتغيير ؟	المؤسسات ضعيفة وتحتاج إلى إصلاحات عميقة جدا جداً. الا ان المؤسسات لم يتم تدميرها 100% فهناك فرصة للعمل على الإصلاح بشكل اسرع، فقط يتطلب وحدة القرار السياسي
اختلاف السياق الاجتماعي	نظام الحكم المركزي الذي يديره الرئيس كاغامي من 24 سنة وما قبل لما كان نائبا من 1996، هذا النموذج اثبت فعاليته القوية في إدارة الدولة ووضع أسس الاستقرار و الانطلاق ا لا قتصا د ي	احداث 2011 جاءت للإطاحة بالحكم المركزي، وبلغت المناطقية مبلغها في اليمن بعمق بعد 2015 هذا يجعل العودة الى سياسات مركزية أمراً مستحيلاً جداً إذن هل نمتلك نموذجا اداريا يدمج بين متطلب وحدة القرار المركزي و ميزة النظام اللا مركزي، هل النموذج هو إعطاء المحافظات سلطة محلية لا مركزية (واسعة او كاملة) الصلاحيات، مع نسف فكرة الأقاليم الستة والتي كانت سبباً في كل هذا التوتر اليوم ، نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات يساعد في ان تكون الحكومة المركزية داعمة ومعززة للإدارة وبناء القدرة دون ا نهيا ر

• ماذا يريد المواطن؟

- لن يفكر المواطن المطحون اليوم برؤية ولا مستقبل قبل ان يجد احتياجاته اليومية، ولذا على الحكومة اليوم التفكير في المستوى الآني (العاجل) كيف يمكن ان تعالج ذ لك ؟

- إلا ان عليها في ذات الوقت عليها العمل على وضع الرؤية المستقبلية وماذا بعد؟، والتي ان توفرت لديها ولدى المجتمع الدولي والشركاء الإرادة ، لكان لتنفيذ اسرع من رواندا بمستويات لان الاقتصاد اليمني ومقدراتها اكبر بكثير مما تمتلكه رواندا إلا ان (العمى الاقتصادي) أصاب القيادات السياسية بشكل فوضوي حتى صار التركيز على (مدخولهم الشخصي لان النظارة عوجاء) (واهتمامهم الإعلامي يقتصر على صورني يا جدع) اهم من المنظور الاقتصادي المتطلب للانطلاق بهذه البلد (المرهق أهلها)،

• هل هذا يكفي ؟

- بالتأكيد لا ، لان علينا ان نضع الاطار الاولي للمقترح الآتي (خريطة طريق) لتكون عوناً لمن يهمه الامر في ان يستكمل ويحسن فيه من اجل هذه البلد، واليكم ا لمقترح :

المرحلة	المقترح	الفترة بالنسبة
الأولى	1. الوصول الى انهاء حالة الصراع، قد يشمل ذلك التركيز على المصالحة الوطنية وحل النزاعات المحلية. - لا تعني المصالحة الوطنية انهاء (العدالة الانتقالية). 2. وضع آلية عاجلة وفعالة لحصول المواطنين على مرتباتهم وبشكل عادل ومناسب ، وذلك بالشراكة مع الشركاء من التحالف والدول الصديقة لليمن، 3. انشاء خطة للتعافي ومعالجة وضع البنك المركزي والانقسام الإداري، وتوحيد السياسة النقدية والمالية، 4. رفع حالة البند السابع عن اليمن، 5. اختيار حكومة (ازمة مصغرة) تقود مرحلة انتقالية سلسلة وسريعة. 6. التعاون مع المنظمات الدولية والتحالف العربي لانشاء آلية مراقبة لدعم وتنفيذ خطط التعافي. - يشمل الدعم (دعم موازنة الدولة للفترة الانتقالية وما بعدها ولمدة 4 سنوات) على شكل قروض ميسرة ومنح تمويلية موجهة. 7. وضع آلية لتوحيد القوى الأمنية، وادرتها مركزياً، ووضع خطة لتدوير وتأطير (المجندين) في كل الجبهات واندماجهم في الحياة الطبيعية. 8. تطبيع الحياة في كل انحاء الدولة وتعزيز الحوار الوطني وشموليته.	2 سنة
الثانية	9. البدء في حوار اقتصادي واسع بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، والدول الداعمة للوصول الى تحديد التحديات الرئيسية للاقتصاد، وتحديد الحلول بما يشمل الحلول في البيئة القانونية من تعديلات تشريعية واسعة. 10. استمرار التسهيل للمشاريع الموجهة من المانحين الدولية لدعم المشاريع التنموية لخدمة الاعمال الصغيرة ومتوسطة بما يشمل دعم الأمن الغذائي وخلق الوظائف. 11. تشكيل هيئة لادارة الشراكة بين القطاع الخاص والعام محلي او دولي ، هذه الهيئة ستعمل على إدارة أنظمة العقود، بما يشمل الدراسة لكل أنواع العقود الممكنة BOO او BOT او BOOT ، وخاصة في تشغيل الخدمات العامة أولا بما يشمل الموانئ والمطارات والكهرباء الى تأسيس البنية التحتية. 12. وضع خطة إعادة الاعمار الشاملة، وقد يتطلب انشاء صندوق لادارة تمويلات إعادة الاعمار على ان يكون الصندوق بإدارة مستقلة يشارك فيها القطاع العام والخاص والمدني والممولين الدوليين، وقد يتطلب أيضا تأسيس صندوق ضمان التمويل على ان يدار مع الشركاء الاقليمين. 13. اعلان الدستور الجديد والاستفتاء حوله.	5 - 2 سنوات
الثانية	14. إطلاق مرحلة إعادة الاعمار الشامل واستكمال بناء المؤسسات الحكومية، 15. زيادة في تعزيز بيئة الاعمال لزيادة جاذبية الاستثمار في اليمن قد يتطلب تحديد مناطق اقتصادية رئيسية لها نظامها المستقل وتوسيع وتحسين قانون المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية. 16. تعزيز النمو الاقتصادي من خلال مشاريع طويلة الأجل واستراتيجيته واسعة.	10 - 5 سنوات

الأعـــزاء، لا ادعي أبـــداً، ان ما اقدمـــه هنا هـــو الحـــل الفعال و ا لنها ئي ،

بل مشاركة..

مشـــاركة معكم ومع مـــن يهمه الامر مـــن الحكومة،

ورغم انـــي بدأت فـــي بداية عن ترامب ، للإشـــارة انه يمتلك خطة، بفريـــق عمل فعـــال، كل ما نحتاجه من الحكومـــة بدلا من الجلســـات العامـــة، ان يكون لقاءهـــم للإجابة عن الأســـئلة، ودعوني أكون شـــريكاً لكم في هـــذا، واضـــع إجابات تلك الأســـئلة ربما تكون مفيدة، الجدول الســـابق كمقترح عـــام، اقدمه في تصور الأســـئلة التي قلت ان الحكومة عليهـــا ان تبحث عنها (مـــاذا ولماذا و كيف) ،

• ماذا نريد وتريد الحكومة؟

- انهـــاء الحرب وإعـــادة مقدرات الســـلطة فـــي إطار سياســـي ينهي الحرب وينقـــل البلد الـــى مرحلة مستقر ة

- معالجـــة الوضـــع المعيشـــي للناس، وتحريـــك الاقتصاد الوطني.

• لماذا؟

- بنـــاء يمـــن قـــوي اقتصادياً واجتماعياً وتحقيـــق طموحات الناس التي فقدتها، والاندمـــاج مع الإقليم والمتغيرات الدوليـــة وان يكون لليمن قدم الســـبق فيها.

• كيف؟

- نكيف ما نحتاج مـــن أي تجربة مع التركيز على معالجـــة التحديات الفورية التـــي يعاني منهـــا الوطن والمواطـــن، عبـــر خطـــط تعافي مبكر ة ،

- التمهيـــد لتصميـــم نمـــوذج اســـتراتيجي طويل الأمـــد يعتمد على اســـتثمار متعدد وقـــوي بين شـــراكة مع القطاعات محليـــاً ودولياً الخاص والعام والمدني، بما يشـــمل أيضا الـــدول الصديقة والشـــقيقة.

- تعزيز الحوار الوطني،

- بناء مؤسسات قوية،

- واســـتثمار المـــوارد المحلية بطرق مســـتدامة

لن اعيد ما ذكرته في المقال، لان اتـــرك القـــرار لمـــن يهتم للمراجعـــة والتحســـين،

والان نـــودع العام، ونســـأل الله العلي القديـــر الســـلامة والخير، والبـــر، والتقـــوى ومـــن العمل ما ير ضى ،

وكل عام وانتم في خير وأمل،

واهلا بالعام **2025**

عســـى المولى ان يجعلـــه عاماً يغاث فيـــه الناس وفيـــه يعصرون

والحمد لله رب العالمين

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

بنك مملوك للدولة 100%

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
ارقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581

مجموعة العمل المالي فاتف

أهميتها وأهدافها وأهمية الالتزام وتطبيق القرارات والمعاهدات الصادرة عنها في خدمة الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي اليمني بشكل عام

بشير علي القفاز
رئيس وحدة الامتثال في البنك الاهلي اليمني سابقا

■ يواجه الاقتصاد اليمني تحديات في ظل العقوبات المفروضة على البنوك اليمنية من قبل مكتب الاوفاك التابع لوزارة الخزانة الأمريكية وفي ظل الظروف التي تمر بها بلادنا مع إن العقوبات المفروضة فرضت على كيانات وأفراد وليست على اليمن كنطاق جغرافي من قبل مكتب الاوفاك وهذا غير العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن ...ممايستدعي من الجهات ذات العلاقة وتحديدا البنك المركزي اليمني والقطاع المصرفي اليمني عمل اللازم لتنفيذ والاشتراك ومتابعة التوصيات وإخراج اليمن من القائمة الرمادية ..ورفع العقوبات المفروضة بهذاالخصوص

مجموعة العمل المالي (FATF) في هيئة دولية أنشئت في عام 1989 من قبل الوزراء بالدول الأعضاء فيها، وأهداف مجموعة العمل المالي هي وضع معايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة لسلامة النظام المالي الدولي، وبالتالي فإن مجموعة العمل المالي في "هيئة لصنع السياسات" التي تعمل على توليد الإرادة السياسية اللازمة لإحداث الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية في هذه المجالات

وقد وضعت مجموعة العمل المالي سلسلة من التوصيات التي تعتبر المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنها تشكل الأساس لاستجابة منسقة لهذه التهديدات التي تواجه سلامة النظام المالي، وقد صدرت توصيات مجموعة العمل المالي لأول مرة في عام 1990، ثم تم تعديل التوصيات في عام 1996 و2001 و2003 وآخرها في عام 2012 للتأكد من أنها محدثة، و مرتبط ة بمتطلبات المكافحة، وصالحة للاستخدام عالميا

تقوم مجموعة العمل المالي بمراقبة تقدم أعضائها في تنفيذ التدابير اللازمة للمكافحة، وتقوم

بمراجعة وسائل غسل الأموال و تمويل الإرهاب وتدابير وتقنيات مكافحتهما، وتشجع على اعتماد وتنفيذ التدابير المناسبة على الصعيد العالمي بالتعاون مع الجهات المعنية الدولية الأخرى، كما تعمل مجموعة العمل المالي على تحديد نقاط الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من إساءة ا لا ستخد ا م

■ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بالنظر إلى أنه يتوجب على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تعمل سويا على االلتزام بهذه المعايير وتلك الإجراءات لتعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، وذلك بإنشاء نظام فعال يتعين على الدول الأعضاء بالمجموعة تنفيذه طبقا لقيمها الثقافية الخاصة وأطرها الدستورية ونظمها القانونية، ففي 30 نوفمبر 2004م عقد اجتماع وزاري في المنامة بمملكة البحرين، حيث قررت حكومات 14 دولة عربية إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF) تعمل على غرار مجموعة العمل المالي (FATF)، تم الاتفاق على أن تكون دولة المقر في مملكة البحرين،

ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات طبيعة طوعية وتعاونية، وقد تم تأسيسها بالاتفاق بين أعضائها، وهي لا تنبثق عن معاهدة دولية، كما إنها مستقلة عن أية هيئة أ و مؤسسة دولية أخرى، وهي التي تحدد عملها ونظمها وإجراءاتها، ويتم تحديد عمل المجموعة ونظمها وإجراءاتها بتواف ق آراء أعضائها، على أن تتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوص ا مجموعة العمل المالي لتحقيق أ هد ا فها

■ مجموعة إيجمونت

إدراكا لأهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، التقى مجموعة من وحدات الاستخبارات المالية في قصر إيجمونت ARENBERG في بروكسل، بلجيكا، وقرر إنشاء شبكة غير رسمية من وحدات الاستخبارات المالية لتحفيز التعاون الدولي تعرف الآن باسم مجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالية، وتجتمع المجموعة بانتظام لايجاد سبل لتعزيز تنمية وحدات الاستخبارات المالية والتعاون،وخاصة في مجالات تبادل المعلومات والتدريب و تبادل الخبرات

تطورت مجموعة إيجمونت على مر السنين وحاليا)2019 (تتألف من 164عضو من وحدات الاستخبارات المالية، وبناء على أخر تحديث لتوصيات مجموعة العمل المالي في 2012 يتوقع أن تتقدم بطلب للعضوية وحدات استخبارات مالية إضافية، وبالتالي من المتوقع أن تنمو المجموعة إلى أبعد من ذلك في السنوات ا لمقبلة

■ الأمم المتحدة

يرتبط عدد من اتفاقيات الأمم المتحدة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أ همها :

- اتفاقيه مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا) في عام 1988.

اتفاقيه قمع تمويل الإرهاب في عام 1999.

- اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود (باليرمو) في عام 2000.

- اتفاقيه مكافحة الفساد (ميريدا) في عام 2003.

كما أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتلتزم الدول بتنفيذ هذه القرارات.

■ صندوق النقد الدولي

هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يضم 190 بلد كأعضاء بالصندوق، مقره الرئيسي: واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف الى تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي؛ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولي؛ تشجيع استقرار أسعار الصرف؛ المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف؛ إتاحة الموارد)بضمانات كافية(للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات . كما انه أحد المراقبين بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-FATF).

■ البنك الدولي

تأسس البنك الدولي للإنشاء

والتعمير في 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، واتسع نطاق عمله ليضم ضمن مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباط ا وثيق ا .. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية. وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقرا، ويبلغ عدد البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي 189، تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة، كما انه أحد المراقبين بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF).

■ لجنة بازل للرقابة المصرفية

أنشئت لجنة "بازل" للرقابة المصرفية عام 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة. فى عام 1988 تم إصدار تقرير "مكافحة الاستغلال الإجرامي للنظام المصرفي لأغراض غسل الأموال" الذى تضمن طلب اتخاذ إجراءات فعالة للقيام بما يلي:

- تحديد العملاء وفهم طبيعة عملهم
- رفض المعاملات المشتبه فيها
- التعاون مع الهيئات المعنية بتنفيذ القانون، وسعت اللجنة عضويتها في عام 2009 ثم مرة أخرى في عام 2014. في عام 2019، يتكون من 45 عض وا من 28 ولاية، تتألف من البنوك المركزية والسلطات المسؤولة عن التنظيم المصرفي..مماسبق يتضح اهمية التفاعل والاشتراك والمشاركة والمساهمة في المعاهدات والالتزام بالمعايير والمواثيق الدولية والنظرة طويلة الأجل لما يترتب على ذلك في خدمة الاقتصاد الوطني وا لبنوك .

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تطـورات
أسعار السلـع الغذائية لشهر نوفمبر 2024

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4		الأسبوع 5	
	سعر الصرف		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	2043	2054	2042	2052	2057	2065	2066	2075	2060	2068
		سعودي	535	537	535	537	538	540	541	542	539	541
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)									
	أولا: السلع الأساسية											
01	كيس القمح	50	39000	39000	39000	39000	39000		39000			
02	دقيق السنابل ابيض	50	45000	45000	45000	45000	45000		45000			
03	أرز الفخامة	40	105000	105000	105000	105000	105000		105000			
04	سكر برازيلي	50	75000	75000	75000	75000	75000		75000			
05	زيت الطبخ	8 لتر	27000	22000	27000	27000	27000		27000			
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	13500	13500	13500	13500	13500		13500			
	ثانيا: السلع المكملة											
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	38000	38000	38000	38000	38500		38500			
08	شاي الكبوس	1	13000	13000	13000	13000	13500		13500			
09	الفاصوليا الحمراء	1	3800	3800	3800	3800	3800		3800			
10	الفاصوليا البيضاء	1	2800	2800	2800	2800	2800		2800			
11	العدس الأصفر	1	2500	2500	2500	2500	2500		2500			
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6500	6500	6500	6500	6500		6500			
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	1200	1200	1200	1200	1300		1300			
	ثالثا: الفواكه											
14	التفاح	1	4000	4000	4000	4000	4000		4000			
15	البرتقال	1	3500	3500	3500	3500	3500		3500			
16	الموز	1	1000	1200	1200	1000	1200		1000			
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500		2500			
	رابعا: الخضروات											
18	البطاطس	1	2000	2000	1800	2000	2000		2000			
19	البصل الجاف	1	1500	1500	1500	1500	1500		1500			
20	الباذنجان	1	1500	1500	1500	1500	1500		1500			
21	الطماطم	1	2000	1500	2000	1500	2000		1000			
22	الباميا	1	3000	3000	3000	3000	4000		4000			
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها											
23	لحم الغنم بلدي	1	15000	15000	15000	15000	15000		15000			
24	الدجاج الحي	1	7000	7000	7000	7000	7000		7000			
25	الدجاج المجمد ساديا	1	7500	7500	7500	7500	7900		7900			
26	طبق البيض	1	6000	5500	6000	6000	6000		6000			
	سادسا: الأسماك											
27	الثمد	1	8000	7000	6000	10000						
28	الديرك	1	24000	24000	26000	24000						
29	السخلة	1	20000	20000	16000	20000						

تحليل اسعار السلع لشهر نوفمبر 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

سعر صرف الريال مقابل الدولار:

بدأ الاسبوع الاول من شهر نوفمبر بسعر صرف الدولار 2054 ريال (بيع) وانتهاء آخر اسبوع من شهر سبتمبر 2068 ريال بزيادة قدرها 24 ريال وبنسبة 1.5%، عن بداية الشهر وهذا مؤشر على ارتفاع بسيط في سعر الصرف الأجنبي هذا الشهر، وقد كان الارتفاع في سعر الصرف العملة الأجنبية الشهر الماضي (أكتوبر) 6%، وبالمجمل لا يزال هناك تدهور في سعر صرف العملة المحلية

السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة شهدت معظم السلع استقرارا في أسعارها وهذي نتيجة طبيعية بسبب الاستقرار النسبي في سعر العملة المحلية هذا الشهر، ولم تشهد السلع أي ارتفاعات عد سلعة زيت الطبخ 8 لتر حيث ارتفع من 22 ألف الى 27 ألف ريال.

السلع المكملة:

في قائمة السلع المكملة شهدت ارتفاعات ملحوظة في أسعارها حيث ارتفعت علبة حليب الدانو 1.8 كيلو من 38 ألف إلى 38.5 ألف ريال، وكيس مكرونة المائدة 400 جرام ارتفع من 1200 ريال إلى 1300 ريال، وشاي الكبوس 1 ك من 13 ألف الى 13.5 ألف ريال

الفواكه والخضار:

شهدت اسعار الخضار والفواكه بعض التقلبات في الأسعار خلال شهر نوفمبر حيث ارتفع الكيلو الموز من 1ألف ريال الى 1.2 ألف ريال ثم عاد في نهاية الشهر الى 1 ألف ريال، الطماطم انخفض من 2 ألف ريال للكيلو في بداية الشهر الى 1 ألف ريال في نهاية الشهر، البامية ارتفع سعر الكيلو من 3 ألف ريال الى 4 ألف ريال في نهاية الشهر

اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك شهدت بعض التقلبات في أسعارها حيث ارتفع سعر الكيلو الثمد من 8 ألف ريال الى 10 ألف ريال في نهاية الشهر، الدجاج المجمد 1 ك ارتفع من 7.5 ألف ريال الى 7.9 ألف ريال في نهاية الشهر، الطبق البيض ارتفع من 5.5 ألف ريال الى 6 ألف ريال في نهاية الشهر

من أوراق عمل ورش الرابطة

شراكة القطاعين العام والخاص
الإطار الفكري والقانوني

د. هدى مهدي السيد
أستاذ القانون العام المشارك
كلية الحقوق – جامعة عدن

الملخص:

تتمحور فكرة الورقة البحثية حول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية لما لها من أهمية، حيث أن الدولة تعاني من عدم قدرتها القيام بمشروعات البنية التحتية بمفردها وتحتاج لشراكة القطاع الخاص للنهوض معا بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحالياً تشتد الحاجة لهذه الشراكة بسبب الحرب وما ترتب عنها من انهيار للبنية التحتية، وعجز الجانب الحكومي تلبية احتياجات السكان من ماء، وكهرباء، واتصالات، وصحة وتعليم، وغيرها، مما تطلب ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع وضع الضوابط القانونية لذلك لضمان حماية مصالح القطاعين العام والخاص

وبناء عليه فأن الورقة البحثية ستناقش موضوع الشراكة في إطارها الفكري موضحة الجانب المفاهيمي إلى جانب بيان مبررات شراكة القطاعين وانواعها وأهدافها في محورها الأول، وسيناقش محورها الثاني الإطار القانوني للشراكة القطاعين من حيث مدى توافر أساسها الدستوري والقانوني مستعرضة النصوص القانونية في التشريع اليمني، وما تضمنته وثيقة مخرجات الحوار الوطني، وتناقش الورقة المتطلبات والشروط القانونية والواجبات والإصلاحات المفترض تقوم بها الحكومة والقطاع الخاص إلى جانب ضرورة إعداد مسودة قانون ينظم الشراكة، وجملة ما سيوضحه هذا المحور يشكل الإطار القانوني لشراكة القطاعين العام والخاص

وفي ختام الورقة توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن شراكة القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية ضرورة، وذلك لعدم قدرة الدولة القيام بتمويل مشروعات البنية الأساسية بمفردها مما يتطلب التوجه للقطاع الخاص للقيام بواجبه تجاه المجتمع من خلال الدخول في شراكة مع القطاع العام على أسس تحمي مصالح الشركاء. وأكدت الدراسة غياب التنظيم القانوني لموضوع شراكة القطاعين العام والخاص، وغياب الاستقرار السياسي والأمني

كما أوصت الدراسة مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والقطاع الخاص بتبني آلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك أوصت الدراسة بتبني آلية للشراكة التعاونية بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية

مقدمة:

1- موضوع البحث:

نتيجة للعولمة وآثارها وخاصة من الناحية الاقتصادية ،اتجهت أغلب الدول في العالم إلى تطبيق الاقتصاد الحر ،وقد انعكس ذلك على التنظيم القانوني للمجتمعات المختلفة لأن القانون يعد انعكاسا للنواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع فضلا عن التقاليد الاجتماعية والدينية ، ومن الموضوعات التي تأثرت بشكل واضح بظاهرة العولمة فكرة العقد عموما والعقد الإداري بصفة خاصة وإيجاد صورة جديدة لم تألفها عقود التزام المرافق العامة من قبل، وهي عقود الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والتي يطلق عليها ppp وهي اختصار للعبارة :public private participation،وذلك بقيام القطاع الخاص بتمويل الإنشاءات والتجهيزات العامة في مجال البنية الأساسية والخدمات بما يخفف الأعباء عن كاهل الخزانة العامة

وقد أخذت دول عديدة بتبني برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كإنجلترا، وفرنسا، ومصر، المغرب، الجزائر، سوريا، الإمارات، الأردن، السعودية، وغيرها من الدول

وتبنت الحكومة اليمنية التوجه للشراكة بين القطاع العام والخاص لما له من دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ بدأت في إجراءات إصدار قانون خاص بالشراكة بين القطاعيين العام والخاص في مستهل عام 2008م، وأعدت مسودة مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص بصورة نهائية في 2014م إلا أنها لم تقدمه للمناقشة في مجلس النواب اليمني

وفي الوقت الراهن وبسبب المتغيرات التي نتجت عن الحرب وما ترتب عنها من ضعف وانهيار لمعظم البنى التحتية أدى لعدم مقدرة الدولة تلبية احتياجات السكان المتنوعة والمتجددة من الخدمات بمفردها ، إذ تواجه الحكومة تحديات وصعوبات كبيرة لعدم قدرتها توفير التمويل المطلوب من الخزينة العامة لدولة، مما لزم التفكير بالدخول في شراكة مع القطاع الخاص للقيام بواجباته في النهوض بالاقتصاد وتلبية احتياجات المجتمع من خلال دراسة أسس قيام الشراكة وما هي التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص والحكومة ممثلة للقطاع العام في قيام برنامج الشراكة في الجمهورية اليمنية ،وحرصا من القطاع الخاص على القيام بدوره في المجتمع والنهوض بالاقتصاد الوطني دعا لانعقاد هذا المؤتمر لدراسة متطلبات قيام هذه الشراكة والصعوبات والتحديات في الواقع العملي وكيفية تجاوزها حتى تقوم شراكة متوازنة تحمي مصالح القطاع العام والخاص

وبناء عليه ستتناول الورقة البحثية الإطار الفكري والمتطلبات والشروط الواجبة للأخذ بها عند الإقدام على الشراكة، وإشراك القطاع الخاص ومناقشته جميع المراحل السابقة في إعداد مسودة مشروع القانون على ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وستناقش الورقة البحثية الإطار الفكري، والأساس التشريعي والمتطلبات الأساسية للشراكة ،وذلك من خلال محورين الأول منها سأوضح فيه مفهوم الشراكة ،إذ سأتعرض لتعريف الشراكة ،وأهميتها ومبررات الأخذ بها ، وفي المحور الثاني بيان الأساس التشريعي إلى جانب الإصلاحات الواجبة للشراكة مقسمة إلى أسس دستورية وقانونية، وبيان متطلبات وشروط الشراكة وستقدم الدراسة تفاصيل المحورين والنتائج والتوصيات التي توصلت لها في خاتمة ورقة العمل

2- أهمية البحث:

يشكل موضوع البحث أهمية كبيرة امتدادا لما يشكله موضوع الشراكة على المستوى الدولي والوطني وما نتج عنه من تغير في وظائف الدولة ،إذ بالشراكة تصبح الدولة جهة تضع السياسات والخطط وليست جهة منفذة بل بموجبه تعطي للقطاع الخاص تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية وذلك لعدم قدرتها على تمويل هذه المشاريع ،وتزداد أهمية البحث لما سيناقشه من موضوعات فكرية وقانونية ستشكل أساس فكري وقانوني لتنظيم موضوع الشراكة خصوصا أن هناك توجه ودعوة حثيثة من القطاع الخاص بالحوار مع مجلس القيادة الرئاسي والحكومة في وضع أسس ومبادئ ومتطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يحفظ المصالح العامة والخاصة، حيث أن

الجمهورية اليمنية تواجه تحديات وصعوبات في كافة المجالات ومنها الاقتصادية مما تطلب تبني موضوع الشراكة والتوجه للقطاع الخاص للقيام بدوره التنموي في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من ماء، وكهرباء، واتصالات وغيرها من الخدمات وهذا سيساعد بالدفع بحركة الاقتصاد الوطني ومعافاته، وبناء عليه تجلت أهمية الورقة ا لبحثية

3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- بيان الإطار الفكري والقانوني لشراكة القطاعين العام والخاص، وإحاطة القارئ والمهتمين والمختصين بمفهوم الشراكة والدوافع التي تلجأ اليها الدول ومنها الجمهورية اليمنية بالتوجه للقطاع الخاص للقيام بدوره في المجتمع والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة
- يهدف البحث توضيح الأساس الدستوري والقانوني، وبيان المتطلبات والشروط الأساسية لوضع تنظيم قانوني لشراكة القطاعين الخاص والعام في الجمهورية اليمنية.
- يهدف البحث إلى إحاطة الجهات المختصة بضرورة القيام بالإصلاحات في كافة المجالات لقيام شراكة ناجحة

4- مشكلة البحث:

مشكلة البحث تتمحور حول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ماهية الشراكة في إطارها الفكري بين القطاعين العام و ا لخا ص ؟
- مدى توافر الشروط والمتطلبات والأساس الدستوري والقانوني لموضوع شراكة القطاعين العام و ا لخا ص ؟
- ماهي الإصلاحات الضرورية الواجب القيام بها من قبل الجانب الحكومي والقطاع الخاص لخلق بيئة جاذبة للاستثمار؟
- ما أهمية التنظيم قانوني لموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

5- منهجية البحث:

استخدم المنهج التاريخي والوصفي في معالجة مشكلة البحث وفقا للخطة البحثية الآتية:

المبحث الأول: الإطار الفكري لشراكة القطاعين العام والخاص

المبحث الثاني: الإطار القانوني لشراكة القطاعين العام الخاص.

إلى جانب مقدمة، وخاتمة تتضمن نتائج البحث والمقترحات

المبحث الأول:
الإطار الفكري لشراكة القطاعين العام والخاص

■ أهمية الموازنة العامة

يوجد العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت لموضوع الإطار الفكري لشراكة القطاعين، ووضحت مفهومها وأهدافها والدوافع للأخذ بها، لما لها من أهمية لدى الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، وفي هذا المحور سنتناول الإطار الفكري للشراكة بالتقسيم ا لآ تي :

المطلب الأول: مفهو م الشراكة بين القطاع العا م والخاص.

المطلب الثاني: أهداف الشراكة ومبرراتها، وما يميزها عن الخصخصة.

المطلب الأول

■ مفهو م الشراكة بين القطاعين العا م والخاص.

سنتعرض لنشأة الشراكة وتعريفها وأهميتها على النحو الآتي:

الفرع الأول: نشأة فكرة الشراكة بين القطاع العا م والقطاع الخاص:

بدأت فكرة الشراكة تظهر في الدول المتقدمة والنامية بصورها المختلفة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين والعقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، وكان لكل دولة من الدول التي أخذت بنظام الشراكة مبرراتها سواء في أسباب توجهها للشراكة أو في اختيار صورة الشراكة أو النشاط المراد تنميته بالمشاركة مع القطاع الخاص.

وأخذ مفهوم الشراكة يزداد بسبب عجز الدولة عن استمرارها بأداء دورها الأبوي ،نتيجة التوسع الكبير في التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية ،مقابل عدم كفاية الأموال اللازمة لإنشاء مشروعات البنية الأساسية بضرورة التوسع في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن إخفاق السياسات المتبعة في توجيه الاستثمارات نحو البنية الأساسية والتراجع الاقتصادي الذي يعاني منه العديد من الدول ،وهكذا توافقت حاجة الدول لإسهام القطاع الخاص في إقامة هذا النوع من المشروعات ،وحاجة قطاع الأعمال لإيجاد مجالات عمل تكفي لتشغيل طاقاتهم الكامنة.

فالشراكة ليست مجرد تقسيم العمل بين القطاعين العام

والخاص، وإنما تعد تغييرا في فلسفة التنمية، وإعادة النظر في دور الدولة ومسؤوليتها، وكيفية إدارة شؤون الاقتصاد الوطني، بوساطة سياسات تجعل القطاع الخاص شريكا للدولة، في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذن فالشراكة مصطلح جديد يسعى ليشمل كافة الصيغ والعلاقات والتعاقدات التي تسمح للقطاع الخاص في تنفيذ وتوفير خدمة عا مة .

الفرع الثاني: تعريف الشراكة وأهميتها:

أولا: تعريف الشراكة بين القطاعين العا م والخاص

تعرف الشراكة اختصار بp p p)) وهي الأحرف الأولى public private partnership. وتعرفها الأمم المتحدة بأنها: "التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسئوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك' .

وعرف صندوق النقد الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها:' الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية الأساسية والتي كان يتم تقديمها تقليديا من خلال الحكومة ".

وكما عرف المجلس الوطني الأمريكي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها:' مشروعات تعاونية تقوم بموجبها خدمات عامة على أساس احتياجات عامة محددة بوضوح ".

ومن التشريعات التي عرفت الشراكة بين القطاعين العام والخاص القانون الكويتي رقم (116) بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة 2014م في المادة (1) ،إذ عرفتها بأنها: "مشروع لتنفيذ أحد الأنشطة التي تستهدف الدولة منه تقديم خدمة عامة لها أهمية اقتصادية أو اجتماعية أو خدمية أو تحسين خدمة عامة قائمة أو تطويرها، أو خفض تكاليفها أو رفع كفاءتها، يتم طرحه من قبل الجهة المختصة بطرح مشروعات الشراكة بالتعاون مع المؤسسات العامة وبعد اعتماده من اللجان العليا ،وبما لا يتعارض مع المادتين :152 و153من الدستور ".

وعرفتها المادة (1) من القانون القطري رقم(12) لعام 2020م بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بأنها: "اتفاق يتم بين الجهة الحكومية والقطاع الخاص لتنفيذ وتمويل الأعمال أو تقديم الخدمات، وفقا لأحد الأنظمة المبينة في المادة (3) من هذا القانون.

كما عرفت المادة (2) من القانون رقم (22) لسنة 2015م بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إمارة دبي الشراكة بأنها: "علاقة تعاقدية تجمع بين القطاعين العام والخاص، تنشأ وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة بموجبه وعقد الشراكة، تهدف إلى تنفيذ المشروع كليا أو جزئيا، لضمان جودة الخدمات أو تنمية إيرادات الجهة الحكومية أو أي أمر آخر عن طريق الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص وإمكانياته المالية والفنية و غيرها . '

وعرفت الشراكة في المادة (2) من مشروع قانون الشراكة اليمني لعام 2014م بأنها:' أي شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تعهد بموجبها الجهة العامة للقطاع الخاص القيام بتصميم وتمويل وإنشاء أو تمويل أو تشغيل أو استغلال أو إعادة تأهيل المرافق العامة ومشاريع البنية التحتية وإتاحة خدماتها وتحمل أي مخاطر مالية أو فنية أو تشغيلية أو بيئية فيما يتعلق بتنفيذ مشروع الشراكة منصوص عليها في عقد الشراكة وبحسب الإجراءات والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية وعقد الشراكة ،وذلك مقابل الحصول على عوائد مالية أو غير مالية.

وهناك من الفقه من عرفها بأنها: علاقة تشاركية منضبطة بين جهة تمثل السلطة العامة وبين متعامل خاص، بحيث يكون الهدف تقاسم المسؤوليات من أجل تحقيق المصلحة العامة بشكل فعال فيتولى الطرف الأول التنظيم والضبط أما الطرف الثاني فيتولى الا ستغلا ل.

وبالنظر لتعريفات السابقة يتضح اختلاف التعريفات من جهة

لأخرى غير أن جوهر المفاهيم يصب في نفس الأهداف فهي ترجمة للشراكة ما يعرف اختصارا (ppp)، إلى جانب أنها ترتكز على بعض الافتراضات الضمنية مثل أن الشراكة تتطلب تغييرات جوهرية في الأدوار والمواقف بين القطاعين تجاه بعضهما البعض، حيث لم تعد العلاقة بينهما علاقة عميل بمتعهد، وإنما يتم تقاسم الأدوار بحيث تناط بالقطاع العام الوظائف المتعلقة بالإشراف والرقابة والتنظيم، ويتحمل القطاع الخاص مسئوليات ومخاطر التنفيذ والتشغيل وتحريك الموارد، هذا التغير في الأدوار يتطلب التحول في طبيعة العلاقة بنقل بعض إمكانات وقدرات القطاع العام إلى القطاع الخاص

كما أنها تفترض أن هناك مجهود تعاوني مستمر من أجل تحقيق هدف مشترك، فالشراكة تتضمن تحالف بين القطاعين يتجاوز العلاقة التعاقدية التقليدية، بحيث يظهر أفضل ما لدى الشركاء من كفاءة واقتدار للوصول إلى أفضل إنجاز للهدف المشترك، كما أنها تفترض مصلحة كل شريك في غاية الأهمية.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن الشراكة هي: الترتيبات المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ مشاريع البنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن

ثانيا: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إذا كانت الشراكة هي تغيير في فلسفة التنمية وإعادة النظر في دور الدولة ومسئوليتها ،وكيفية إدارة شؤون الاقتصاد للنهوض به ومعافاته من خلال رسم سياسات تجعل القطاع الخاص شريكا للدولة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فأننا نرى ما تواجهه اليمن من تحديات اقتصادية واجتماعية اشتدت أكثر بسبب الحرب والصراع الدائر مما جعل الدولة غير قادرة على تمويل مشروعات البنية التحتية ،وبالتالي عدم قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع من توفير الكهرباء والمياه والصرف الصحي ، ومواكبة تطور الاتصالات وغيرها من المشروعات، إلى جانب ما تعانيه من بطالة وقلة الموارد للنهوض بالاقتصاد، مما جعلها تتبنى موضوع شراكة القطاعين العام والخاص وتضع سياسات واستراتيجية بموجبها تسعى لتحقيق نهوض بالاقتصاد ومعافاته بالشراكة مع القطاع الخاص الذي سيحقق توفير تمويل مشروعات التنمية والاستفادة من الخبرات الإدارية المتنوعة في إدارة المشاريع التنموية، وإيجاد فرص عمل ،وسيؤثر ذلك بشكل إيجابي على القطاع العام وسيسهم في تطويره، وسيوفر الحصول على الخدمة وجودتها وتكاليفها، وكذلك سيفتح مجالات استثمار جديدة للقطاع الخاص إلى جانب مساهمته في نهضة الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني

■ أهداف الشراكة ومبرراتها، وأنواعها وأساليبها

تلجا الحكومات للشراكة مع القطاع الخاص للقيام بتمويل مشروعات البنية الأساسية كالماء والكهرباء والنقل، والاتصالات، لتحقيق أهداف مرسومة ولها دوافع لقيام شراكتها وتلجأ لأساليب وأنواع متعددة سنناقشها وفقا لتقسيم الآتي:

الفرع الأول: أهداف الشراكة بين القطاعين العام الخاص

الفرع الثاني: مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما يميزها عن الخصخصة

الفرع الثالث: أنواع وأساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الفرع الأول: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص

تسعى الحكومة اليمنية إلى تنفيذ خططها التنموية والنهوض بالاقتصاد الوطني إلا أنها تواجه صعوبات وتحديات كثيرة جعلتها غير قادرة على تنفيذ خططها الاقتصادية التنموية بمفردها مما جعلها تتجه لشراكة القطاع الخاص للقيام بدوره في النهوض بالاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات المواطن والتخفيف على ميزانية الدولة، خصوصا وأن اليمن تتعرض لتدهور للبنية التحتية بسبب الحرب والصراعات الدائرة، وتهدف الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص تحقيق أهداف عديدة أهمها الآتي:

- تحقق شراكة القطاعين العام بالخاص النهوض بالاقتصاد والعمل على خلق اقتصاد مستدام

يقوم على المعرفة والمنافسة العادلة والتنوع بما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال قيام القطاع العام بالشراكة مع القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل مشروعات البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة

- جذب الاستثمارات الوطنية والإقليمية والأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة وا لا بتكا ر

- يتعزز بالشراكة النمو الاقتصادي في الدولة، والدفع بعجلة التنمية، وخلق فرص عمل جديدة

- تخفيف وطأة الإنفاق والتمويل الحكومي، ومشاركة المخاطر مع القطاع الخاص.

- تهدف الشراكة مع القطاع الخاص إلى تجسيد جودة الخدمات المقدمة للمواطن

الفرع الثاني: مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص وما يميزها عن الخصخصة

تبنت الحكومة اليمنية وبتأييد من القطاع الخاص التصدي ومواجهة التحديات التي تعاني منها اليمن، والتي اشتدت بسبب الحرب مما جعلها تتجه نحو شراكة القطاع الخاص وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالاقتصاد ومعافاته، وتتمثل أهم مبررات شراكة القطاعين العام والخاص في ا لآ تي :

- عدم قدرة الحكومة على القيام بمهامها في توفير التمويل اللازم بمفردها للمشروعات الأساسية، وتحسين جودة الخدمات للمواطنين، مما عزز توجهها نحو بناء شراكة مع القطاع الخاص للاستفادة من إمكانياته المالية في القيام بالمشاريع وتنفيذها بكفاءة أعلى وتكلفة أقل

- توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة لاستثمارات جديدة والدخول في أسواق جديدة وتطو يرها

- تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اكتساب المعرفة الإدارية وتحديث الطرق التي تعمل بها الجهات الحكومية

- تؤدي الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة ومكافحة ا لفقر

وتختلف الشراكة عن الخصخصة فالخصخصة عرفت بتعريفات عديدة منها :

- الخصخصة هي :' السياسة التي يمكن بمقتضاها نقل ملكية بعض المنشآت الاقتصادية والإنتاجية من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة متضمنة العمليات التنموية من انشاء وتشغيل وإدارة الإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات للقطاع الخاص لغرض تحسين وزيادة الإنتاخ والارباح)

- كما عرفت المادة (2) من القانون اليمني رقم 45 لسنة 1999بشأن الخصخصة بأنها :' تعني نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أو انتقال تشغيلها إلى أطراف أخرى.' وبناء على ذلك تختلف الشراكة عن الخصخصة في :

- يتم في الشراكة نقل ملكية أصول بعض المشروعات لفترة زمنية محددة، ثم تعود الملكية للدولة، وفقا لعقد أبرم بين ا لطر فين

- تفرض الدولة في الشراكة اشتراطات ومعايير فنية في جودة المنتج أو الخدمة

- في الشراكة المسؤولية مشتركة بين الدولة والأطراف

ويمكننا القول أن تنفيذ القانون رقم 45لعام 1999م بشأن الخصخصة في الجمهورية اليمنية والذي تحدد فيه أهداف القانون وإجراءات الخصخصة والهيئات القائمة بعملية الخصخصة، إذ تم بمقتضاه بيع أصول المؤسسات والهيئات الاقتصادية للقطاع الخاص، تجربة لم تحقق الأهداف التي نصت عليها المادة الثالثة من القانون

الفرع الثالث: أنواع وأساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولا: أنواع الشراكة:

تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير المعتمدة في التصنيف بحسب نمط التنظيم، وأسلوب اتخاذ القرار ونوع وطبيعة النشاط إضافة إلى طبيعة العقد، بحيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن تلك الشراكة وتقسم التصنيفات على أساس مجموعتين، وهي الأكثر قبولا لدى الباحثين على النحو الآتي:

أ- شراكات تعاونية:

partnerships collaborative

يتمحور هذا النوع من الشراكات حول إدارة الشراكة وتنظيمها على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف بالآتي:

- العلاقات بين أطراف الشراكة أ فقية .
- يتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك الجميع بأداء المهام والواجبات بدون إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفر ضها

ب- شراكات تعاقدية:

contracting partnerships

يهتم هذا النوع من الشراكات بترتيبات توصيل الخدمات بمقتضى عقد بين الطرفين ويتصف هذا النوع من الشراكة بالآتي:

-العلاقة بين أطراف الشراكة عمو د ية .
- وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط ولا تمارس أداء المهمات، بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك

- للجهة المرجعية الحق أحيانا إنهاء الشراكة بطريقة أحادية مستندة إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام و ا لخا ص

ونرى بأن الشراكة الأفقية هي الأنسب لشراكة القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية لما تجسده من مشاركة القطاعين في عملية اتخاذ القرار والاشتراك معا في أداء المهام والواجبات

ثانيا: أساليب الشراكة:

لا يوجد أسلوب موحد لتحقيق الشراكة يمكن تطبيقه على جميع الحالات، إذ يخضع للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة ، فضلا عن تنوع أساليب الشراكة استنادا إلى درجة مساهمة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة والمهام المكلف بها طبقا لكل أسلوب وينطبق ذلك على اليمن، ويمكن تحديد أساليب الشراكة مع القطاع الخاص على النحو الآتي:

1- عقود الخدمة:

service contracts

بمقتضى عقود الخدمة يقوم القطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي يتم الاتفاق عليها، ومن أمثلة الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص خدمة قراءة العدادات وتحصيل الفواتير وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب ومحطات رفع مياه الصرف الصحي وغيرها، وتتميز هذه العقود ب:

بوجود عنصر المنافسة فيها من خلال التعاقد مع شريك أو أكثر من القطاع الخاص، ومن ثم الاستفادة من خبرته خاصة في النواحي الفنية، مما يحقق كفاءة كبيرة في التشغيل والأداء

2- عقود الإدارة:

management contracts

هي عقود تبرم بين جهة حكومية مع شركة خاصة بموجبه تعمل الشركة الخاصة بإدارة الهيئة الحكومية، ومن ثم تتحول حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة ويظل حق الملكية للجهة الحكومية، في مقابل أن تحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وتبقى الجهة الحكومية مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار. وتلجأ الحكومات إلى هذا النوع من الشراكة إذا كان لديها شركات خاسرة لتنشيطها وإدخال طرق القطاع الخاص لرفع قيمتها وأسعارها حين تعرض للبيع

3- عقود الإيجار:

leasing contracts

بموجب عقد الإيجار المبرم بين جهة حكومية وشركة خاصة يتم منح الشركة الخاصة حق استخدام الأصول المملوكة لدولة مقابل أن تقوم الشركة الخاصة بدفع الإيجار المتفق عليه خلال مدة العقد المتفق عليه.

وتمكن هذه العقود للدولة توفير نفقات التشغيل بدون التنازل عن الملكية، والحصول على دخل سنوي دون التعرض لمخاطر السوق إضافة إلى وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى، وإدخال المهارات الإدارية والتكنولوجية المتطورة مما يزيد من كفاءة استخدام أصول ا لشر كة

4- عقود الامتياز:

concession contracts

تمنح الحكومات هذه العقود للقطاع الخاص بمقتضاها تتحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة (الشركة الخاصة)، إضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع عليها، خلال مدة زمنية محددة بالعقد، وبعد ذلك ترجع الأصول إلى القطاع العام في مقابل أن يحصل صاحب الامتياز على إيرادات تضمن

له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته

وتتميز عقود الامتياز بالآتي:

- أن صاحب الامتياز هو الذي يتحمل النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف أعباء الدولة، وتعد هذه الاستثمارات من الاستثمارات الكبيرة التي تواجه الدولة صعوبة في إيجاد مستثمرين لهذا الحجم من الاستثمارات

- وتتحمل الدولة خلال فترة الامتياز تنظيم ورقابة العملية الاستثمارية والجودة والأسعار.

5- البناء والتشغيل ونقل الملكية: build ,operate ,transfe Bot

تمنح الجهة الحكومية بمقتضى العقد ولفترة محددة شركة المشروع، الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة بالإضافة إلى الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الاتفاق، وتنتقل ملكية المشروع وفقا لشروط التعاقد أو الاتفاق إلى الجهة المانحة دون مقابل أو بمقابل تم الاتفاق عليه مسبقا

ويتميز هذا الأسلوب بالآتي:

- يحول مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص

- يفيد الحكومة في الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفي نقل التكنولوجيا المتقدمة

- يعد هذا الأسلوب عاملا من عوامل جذب الاستثمار ات الوطنية والأجنبية الكبرى

إلا أن يؤخذ على هذا الأسلوب ا لآ تي :

- يتطلب توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي المناسب، وأن تتواجد بيئة قانونية وتنظيمية محددة باعتبارها عوامل جذب للاستثمار الوطني والاجنبي

وتعتبر هذه المتطلبات في الوقت الحاضر غير متوفرة بسبب الحرب وآثارها

6- البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية: build ,own ,operate ,transfer Boot

بمقتضى هذا الأسلوب تقوم الدولة أو إحدى أجهزتها الحكومية بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع لدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية.

ويتميز هذا الأسلوب بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص، إضافة إلى أن مخاطر الاستثمار والتمويل تقع على القطاع الخاص بالكامل. وفي هذا الأسلوب لا يخضع المشروع خلال مدة التشغيل والصيانة لهيمنة السلطة العامة أو الإدارة الحكومية وأن خضع لرقابتها

7- البناء والتملك والتشغيل: build ,own ,operate, Boo

بمقتضى هذا الأسلوب يتم إعطاء القطاع الخاص مسئوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع، ولا يكون التشغيل أو الإدارة بهذا الأسلوب مرتبطا بمدة زمنية محددة كما لا يكون هناك التزاما على القطاع الخاص بنقل الأصول إلى الدولة، ويستخدم هذا الأسلوب للمشروعات الجديدة التي لم تنشأ بعد

8- البيع: sale

بموجب هذا الأسلوب بصورة البيع المباشر، أو بيع الأسهم في الأسواق المالية، أو البيع للعاملين والإدارة، ويكون هذا الأسلوب لمشروعات قائمة بالفعل، ويتحمل القطاع الخاص مخاطر التمويل والإدارة والتشغيل والصيانة وغيرها من المخاطر بالإضافة إلى ذلك فإن أصول المشروع لا تعود للدولة بعد ذلك

ويمكننا القول بأن تحديد الأسلوب المناسب لشراكة القطاعين العام والخاص يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية تحددها الجهات الحكومية المختصة وفقا لدراسة جدوى مبنية على خطط التنمية، فهي تحدد حاجة الحكومة للشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات محددة وفقا لخططها، وبناء عليه تحدد الأسلوب المناسب، أذن كل الأساليب ممكنة سواء عقود إدارة، خدمات، إيجار، بيع، إلا إذا نص القانون صراحة على استبعاد أساليب معينة وقصرها على الجانب الحكومي دون ا لخا ص

المبحث الثاني:
الإطار القانوني لشراكة القطاعين العام والخاص

أن مشاركة القطاع العام للخاص في توفير البنية الأساسية وتلبية احتياجات المواطنين يعد أمرا يتطلب ضمان دعم الشراكة بتوافر إرادة سياسية قوية وثقافة مجتمعية وبيئة آمنة لجذب الاستثمار وإصلاح إداري وحماية للمستهلكين إلى جانب توافر أساس وتنظيم قانوني لموضوع الشراكة لحماية حقوق القطاعين العام والخاص، ووضع ضوابط للشراكة، وفي هذا المحور سنتحدث عن ذلك بالتقسيم الآتي:

المطلب الأول: الأساس الدستوري والقانوني لشراكة القطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني: المتطلبات والشروط القانونية الأساسية لشراكة ناجحة.

المطلب الأول

■ الأساس الدستوري والقانوني لشراكة القطاعين العام والخاص

أن تبني الحكومة والقطاع الخاص في الجمهورية اليمنية موضوع شراكة القطاعين، والعمل على مواجهة التحديات والصعوبات بوضع أسس فكرية وقانونية لقيام شراكة حقيقية، لزم عليهما الحوار والقيام بالدراسات والورش والمؤتمرات لبلورة رؤية مشتركة للقطاع الخاص والعام، وتجسيد ذلك في وثيقة اتفاق أو مذكرة تفاهم مشتركة تكون نواة للإصلاحات الإدارية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والإجرائية لتحقيق الشراكة وهذا ما سيعرض في هذا المطلب بالتقسيم الآتي:

أولا: النصوص الدستورية والقانونية لشراكة القطاعين العام والخاص

تحتاج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية إلى توافر إطار سياسي دستوري قانوني يحكم موضوعات الشراكة ويؤطرها في شكل محدد يحقق الهدف المنشود من الشراكة ألا وهو تنشيط الاقتصاد والدفع بحركة التنمية وتخفيف العبء المالي على الموازنة الحكومية ،وبالاطلاع على جملة من التشريعات ذات العلاقة إلى لحظة كتابة الورقة البحثية وجدنا نصوص عديدة تتطرق لموضوع شراكة القطاعين العام والخاص سواء في الدستور أو القوانين ذات العلاقة، هذا إلى جانب ما تضمنته وثيقة الحوار الوطني الشامل، وكل هذه النصوص تشكل أساس قانوني لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل تبني الحكومة لموضوع الشراكة ،أما عن مدى كفاية هذه النصوص لتشكل أساس دستوري وقانوني لتنظيم موضوع الشراكة سنوضحه على النحو الآتي:

الأساس الدستوري لشراكة القطاعين العام والخاص

ينص دستور الجمهورية اليمنية في الفصل الثاني منه على الأسس الاقتصادية لدولة إذ تنص المادة (7) على أن: " يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، ويعزز الاستقلال الوطني وفقا للمبادئ الآتية :

- العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع
- التنافس المشروع بين القطاعين العام والخاص والتعاوني والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية العادلة بين جميع القطاعات
- حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلا لضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقا للقانون
- كما تنص المادة (10) من دستور الجمهورية اليمنية على أن: "ترعى الدولة حرية التجارة والاستثمار وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتصدر التشريعات التي تكفل حماية المنتجين والمستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين، ومنع الاحتكار وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للقانون

1- الأساس القانوني لشراكة القطاعين العام والخاص

تنص المادة الثالثة من القانون رقم (45) لعام 1999بشأن الخصخصة على أهداف القانون الذي حملت مقاييس تتوافق مع أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص كتخفيض أعباء الدولة من جراء نفقاتها على الوحدات الاقتصادية المملوكة لها، ورفع زيادة الكفاءة في أداء الوحدات الاقتصادية على أسس تنافسية، وضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة متطورة وغير مضرة بالبيئة

كما تنص المادة (16) الفقرة

(8) من قانون رقم (15) لسنة 2010م بشأن الاستثمار على مهام واختصاص الهيئة العامة للاستثمار، والتي تضمنت بأنها "تعمل على تعزيز مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنمية الاستثمار

وتضمنت المادة (19) الفقرة (15) من القانون (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية على أن: "تشجيع قيام المشاريع الاستثمارية في المحافظة واتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة الصعوبات المعيقة للاستثمار "

وتنص الفقرة (22) من ذات القانون على: "تنشيط السياحة وتشجيع الاستثمار السياحي، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الآثار والمناطق الأثرية ومنع الاعتداء عليها

ونرى بأن الدولة في توجهها الحديث بتبني الاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي واستثماراته بما يحقق تلبية احتياجات المجتمع وحماية مصالح القطاعين العام والخاص، ينبغي عليها النص في متن الدستور على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

كما يقتضي عند مراجعة القوانين المرتبطة بموضوع شراكة القطاعين مشاركة القطاع الخاص والعمل معا لإظهار العيوب التي أصابتها لإصلاحها بما يتناسب مع مصالح القطاعين العام والخاص وخلق بيئة جاذبة للاستثمار وحماية مصلحة المستفيدين من الخدمات

2- التوصيات الدستورية والقانونية في وثيقة مخرجات الحوار الوطني

- أوصى الفريق الخاص بالحكم الرشيد بضرورة النص في الدستور على الشراكة الكاملة لقطاع المجتمع المدني ومنظماته، وتعزيز المشاركة المجتمعية في جهود التنمية الشاملة، وتطوير دوره في الرقابة الشعبية كأداة للضغط لتحقيق الصالح العام في ظل توازن وتكامل دوره مع القطاعين الحكومي والخاص

- تضمنت وثيقة مؤتمر الحوار الوطني في الموجهات القانونية فريق الحكم الرشيد فيما يخص موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على: ضرورة النص في القانون على وضع استراتيجية موجبة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمختلط والمجتمع ا لمد ني "

- وفي قرارات الجلسة الختامية: فريق التنمية المستدامة "التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الوطني اقتصاد حر اجتماعي، ويقوم على الأسس الآتية:

- حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع ويعزز الاستقلال والاستقرار الوطني

- العدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الإنتاخ الحقيقي وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة ا لمجتمع

- تعددية قطاعات الملكية الاقتصادية والشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص والتعاوني والمختلط والقطاع الأهلي

- التنافس المشروع والمعاملة المتساوية والتكامل بين القطاعات ومعايير الحوكمة الرشيدة

- حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلا لضرورة وللمصلحة العامة، وبتعويض عادل وفقا للقانون: وتضمن المحور الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ما يلي:

- سرعة إصدار قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مجال البنى التحتية وكذلك إصدار قانون للمعايير المتعارف عليها د و ليا

- إصدار قانون بإنشاء السجل العقاري وفق المناطق الاقتصادية الخاصة، واللوائح المتعلقة بتحسين أداء الأعمال

- إصدار قرار بإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي كإطار مؤسسي ينظم الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني على مستوى الجمهورية والمحافظات

- تضمن الدولة تسهيل وتوفير كل البنى التحتية المطلوبة وفي مقدمتها الموارد البشرية

- إشراك القطاع الخاص في البنى التحتية وفق ضوابط تعيد ملكيتها للشعب بعد فترة الانتفاع بعا ئد ا تها

- يعمل الجميع من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية والخدمية للمواطنين، وتقديمها بجودة عالية وكلفة مناسبة

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترويج الاستثمار ولاسيما في أوساط المغتربين اليمنين واستكمال تفعيل نظام القرار الواحد والموقع الواحد لتحقيق الاستثمار

- إنشاء هيئة مستقلة تعنى

بتنظيم وتطوير أداء وعمل منظمات المجتمع المدني بما يمكنها من خدمة المجتمع والمساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة، وبما يضمن شفافية عملها ومصادرها وتمويلها ”

ونخلص إلى أن موضوع الشراكة كان من الموضوعات التي حظيت بالاهتمام في مؤتمر الحوار الوطني لإدراك الحكومة بخطورة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل المواقف والنزاعات المسلحة والصراعات المحلية والإقليمية والدولية بضرورة الانتقال من دائرة هيمنة القطاع العام إلى رحابة المنافسة والتكاملية مع القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات سواء الممولة من الدولة أو غيرها في إطار تنافسي يتسم بالجودة والنوعية والشفافية للمشروعات الوطنية .وهذا ما تضمنته توصيات فرق العمل التي عملت في مؤتمر الحوار الوطني التي نصت على الأسس والمبادئ القانونية لمرحلة ما بعد الحوار ومنها ما تعلق بموضوع الشراكة سبق الإشارة له سلفا

المطلب الثاني

■ المتطلبات والشروط القانونية الأساسية لشراكة ناجحة

تتحقق الشراكة الناجحة بين القطاعين بتوافر المتطلبات والشروط السياسية والقانونية والاقتصادية التي تضمنتها الوثائق الدستورية والقانونية التي تم تناولها سلفا، إلى جانب جملة من المبادئ والمتطلبات الأساسية لإعداد مسودة قانون شراكة القطاعين في الجمهورية اليمنية، والتي سنناقشها في هذا المطلب في صورة مهام وواجبات يجب على القطاعين القيام بها لتحقيق شراكة ناجحة تقوم على أسس صحيحة على النحو الآتي:

أولا: مهام الحكومة وتتمثل في:

الدعم السياسي: ويتجسد بقيام مجلس القيادة الرئاسي والحكومة بإرادة سياسية قوية تتمثل بالآتي:

- توفير الاستقرار السياسي والأمني، وتعزيز سيادة الدولة.
- حماية الممتلكات العامة بصورة عامة وأراضي الدولة الخاصة بالمنطقة الحرة والمخصصة للاستثمار.
- العمل على إيجاد قاعدة بيانات اليكترونية لجميع المواطنين

1- الإصلاح التشريعي:

يوجد هناك عدد من التشريعات ضرورة العمل على إقرارها إلى جانب التشريعات التي يتطلب مراجعتها وإعادة النظر في بعض نصوصها بما يتلاءم وتوجه الدولة لشراكة القطاع الخاص، ويقع على الحكومة تعزيز دور القطاع الخاص بمشاركته في ذلك من خلال ممثليه وأهمها :

- إقرار قانون مكافحة الإرهاب.
- إقرار قانون منع حمل السلاح.
- مراجعة وتطوير القانون التجاري.
- مراجعة قانون الشركات التجارية رقم (22) لسنة 1997.
- إصدار قانون المرافعات التجارية
- مراجعة قانون العلامات التجارية والأسماء التجارية
- مراجعة قانون المناطق الحرة.
- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.
- تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار التنموي ومشروعات الشراكة
- العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية وقيام شراكته في جميع مراحل الإعداد والتنفيذ
- مكافحة التهرب الضريبي والجمركي
- العمل على إيجاد نظام ترويجي فاعل للاستثمار في داخل اليمن وخارجها، والتعريف بفرص الاستثمار لجذب المستثمرين
- الحوار مع القطاع الخاص لإعداد رؤية مشتركة للشراكة والاستثمار في القطاعات الإنتاجية الواعدة والمشاريع والصناعات ا لصغير ة
- قيام وزارة المياه والبيئة بإعداد دليل خاص بالاشتراطات والمعايير للبيئة اليمنية.
- العمل على حماية المواطن بالاتفاق مسبقا على تحديد تكلفة الخدمة المقدمة
- تهيئة البيئة الجاذبة لشراكة القطاع الخاص بالاستثمار في البنية التحتية
- تحديد المشاريع وفقا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب الحكومة بضرورة شراكتها مع القطاع الخاص
- تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل مشروعات الشراكة

2- إصلاح السلطة القضائية من خلال الآتي:

- العمل على تطوير المحاكم التجارية بما يعزز كفاءة أداء المحاكم التجارية.
- سرعة البت في قضايا القطاع

الخاص المنظورة أمام القضاء
- ضمان استقلال القضاء.
3- الإصلاح الإداري:
- يتطلب لشراكة القطاعيين إجراء إصلاحات إدارية للهيئات الحكومية ومواردها البشرية لمواكبة التطورات التكنولوجية
4- نشر الثقافة المجتمعية لتقبل شراكة القطاع الخاص، وقيامه بتقديم الخدمات بدلا عن الدولة

ثانيا: مهام القطاع الخاص وتتجسد في الآتي:

1- التعاون مع أجهزة الأمن من خلال القيام بإجراءات أمنية داخلية في منشئات القطاع الخاص
2- تحديد ممثلين للقطاع الخاص في المجلس الأعلى للشراكة
3- الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار وللتسجيل الشركات التجارية والاستثمارية
4- مشاركة الحكومة في الترويج الاستثماري والقيام بمبادرات للاشتراك في فعاليات مشابهه
5- ضرورة التعاون مع الجانب الحكومي بالالتزام بأليات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والرشوة
6- إعداد رؤية استراتيجية لمشاركة القطاع الخاص في تطوير المنطقة الحرة والمناطق الاقتصادية
7- تجسيد سيادة القانون الضريبي على دخول وأرباح القطاع الخاص من خلال الالتزام بسداد الضرائب والجمارك المستحقة
8- الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة والأنظمة الإدارية الحديثة
9- إعداد آلية لتطوير القدرة التنافسية

ثالثا: التنظيم القانوني للشراكة القطاعين العام والخاص:

أظهرت الحكومة اليمنية إلى جانب القطاع الخاص اهتماما بموضوع شراكة القطاعين الخاص والعام خصوصا بعد انضمام الجمهورية اليمنية إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية وتنمية الاستثمار والدفع بحركة التنمية إلى الأمام وتنمية الاقتصاد بما يتوافق مع المتغيرات العالمية، إذ بدأت بالإعداد والتحضير لشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعملت الحكومة على تشكيل لجنة لإعداد مسودة مشروع قانون شراكة وقد أنجز في عام 2014م، الا أن قيام الحرب قد أدت لعرقلة إنجاز ذلك

وفي الوقت الحاضر وعلى ضوء المستجدات في الساحة اليمنية دعا القطاع الخاص في إطار سيطرة الحكومة الشرعية الى الحوار مع الحكومة لمناقشة موضوع شراكة القطاعين العام والخاص ولإدراك الحكومة بأهمية ذلك ولعدم قدرتها بمفردها القيام بتمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية لذلك عليها تبني دعوة القطاع الخاص للحوار لتحقيق شراكة حقيقية تقوم على أسس صحيحة تحمي المصالح العامة والخاصة، وبناء عليه وجب العمل على إعداد مسودة مشروع قانون ينظم شراكة القطاعين العام والخاص بحيث يتضمن الآتي:
- بيان أهداف شراكة القطاعين العام والخاص يتجسد في تحديد أهداف القانون
- تحديد الإطار المؤسسي والتنظيمي لشراكة القطاعين العام والخاص ويتجسد بتسمية الهيئات العاملة في إطار الشراكة وتحديد مهامها وصلاحياتها.
- تحديد الإجراءات الفنية والإدارية والقانونية التي تتم بموجبها فتح باب المنافسة والاعلان وكيفية تقديم الوثائق والعطاءات وإجراءات الفحص والبت والإرساء وبيان شروط اختيار المتعاقد مع الجهة الحكومية وإبرام العقد
- بيان أحكام عقد الشراكة وطبيعته القانونية لما يترتب عليه من آثار قانونية في تحديد الجهة القضائية المختصة في نظر المنازعات الناشئة
- تحديد الجهة الرقابية والإدارية من الجانب الحكومي وتبسيط الإجراءات وتجنب أسلوب المركزية الإدارية لما لها من آثار سلبية على بيئة الاستثمار
- تحديد الضوابط القانونية لسلوك العاملين في الشراكة، وكيفية تقديم التظلمات والشكاوى.
- بيان الالتزامات المالية والضمانات الحكومية
- كيفية تسوية المنازعات الناشئة بين المستثمرين والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات

استنادا إلى ما ذكر أعلاه فأنه أصبح ضرورة تشكيل لجنة لإعداد مسودة قانونية لتنظيم شراكة القطاعين العام والخاص تستند الى الأسس الدستورية والقانونية والمتطلبات والإصلاحات لقيام شراكة ناجحة، فما طرح أعلاه يشكل الإطار القانوني لشراكة ناجحة تقوم على أسس صحيحة تضمن حماية حقوق الشركاء وتلبية احتياجات المجتمع من البنى الأساسية

■ النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها

1- الشراكة هي الترتيبات المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ مشاريع البنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن

2- تعد شراكة القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية ضرورة وذلك لعدم قدرة الدولة القيام بتمويل مشروعات البنية الأساسية بمفردها مما يتطلب التوجه للقطاع الخاص للقيام بواجبه تجاه المجتمع من خلال الدخول في شراكة مع القطاع العام على أسس تحمي مصالح الشركاء

3- غياب النص الدستوري الذي يعزز شراكة القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

4- أكدت الدراسة على وجود توصيات تضمنتها وثيقة مؤتمر الحوار الوطني بضرورة شراكة القطاعين العام والخاص كحل للخروج مما تعانيه الدولة من عجز في تلبية احتياجات السكان والنهوض بعملية التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني

5- أكدت الدراسة غياب الاستقرار الأمني والسياسي مما ترتب عليه خلق بيئة غير جاذبة للاستثمار

6- ضرورة مراجعة النصوص القانونية بما يتفق مع توجه الدولة نحو شراكة تقوم على أسس سليمة

7- عدم القدرة على حماية الممتلكات العامة ومكافحة الفساد والإرهاب ومنع حمل السلاح بسبب الحرب الدائرة إلى جانب غيرها من الأسباب

8- غياب التنظيم القانوني لشراكة القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية

■ التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة نوصي بالآتي:

أولاً: نوصي مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والقطاع الخاص بتبني آلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونقترح لتحقيق ذلك اتباع الخطوات الآتية

- الدخول في مفاوضات وحوار لوضع الإطار الفكري والقانوني بما يحمي المصلحة العامة والخاصة
- تشكيل لجنة من المختصين القانونيين والفنيين بإعداد مسودة قانون ينظم الشراكة بين القطاعين وعرضه على ممثلي القطاع الخاص والجانب الحكومي لمناقشته والخروج برؤية مشتركة في كافة بنوده.
- ينبغي على مجلس القيادة الرئاسي والحكومة العمل بإرادة سياسية قوية لإجراء الإصلاحات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية
- حث الجهات المختصة العمل على تهيئة بيئة استثمارية لتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين المحليين والدوليين
- نشر الوعي المجتمعي بثقافة شراكة القطاعين والعام والخاص في المجتمع.
- مشاركة القطاعين العام والخاص في الترويج للاستثمار في اليمن
- التزام القطاعين العام والخاص بآلية النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.
- مشاركة القطاع الخاص في عملية مراجعة التشريعات المرتبطة بموضوعات الشراكة وابداء الملاحظات لتعديلها بما يتناسب مع حماية مصالح القطاعين

ثانيا: نوصي الجهات الحكومية المختصة بتبني آلية للشراكة التعاونية بين القطاعين العام والخاص لما تتسم به من تقاسم المهام والواجبات والاشتراك معا باتخاذ القرار، ولتحقيق ذلك نقترح الآتي:

- القيام بالدراسات والورش لتحديد نطاق الشراكة مع القطاع الخاص للقيام بدوره ليشمل مختلف المجالات الخدمية والتنموية
- دراسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية عند تحديد الأسلوب الأمثل لشراكة القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية
- تحدد الجهات الحكومية المختصة وفقا لخطط التنمية الاقتصادية المشروعات التي تحتاج لتنفيذها شراكة القطاع الخاص بناء على دراسة الجدوى المعدة من قبل المختصين مع تحديد الأسلوب الأمثل للشراكة

تم إنتاج الورقة ضمن مشروع مؤتمر الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، تمويل من وكالة تنمية المشاريع الصغيرة

من أوراق عمل ورش الرابطة

سبل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز الموارد
العقبات والحلول

إعداد:
م. اشرف محمد خنبري
ورقة عن الغرفة التجارية - عدن

معنى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعني ترتيبًا بين حكومة / كيان قانوني / كيان مملوك للحكومة من جهة وكيان من القطاع الخاص من جهة أخرى، لتوفير المنتجات و / أو الخدمات، من خلال الاستثمارات التي يتم إجراؤها و / أو الإدارة التي يتولاها كيان القطاع الخاص، لفترة زمنية محددة، حيث يكون هناك توزيع محدد جيدًا للمخاطر بين القطاع الخاص والكيان العام والكيان الخاص الذي يتم اختياره على أساس العطاءات التنافسية المفتوحة، يتلقى مدفوعات مرتبطة بالأداء تتوافق (أو يتم قياسها) مع معايير الأداء المحددة والمحددة مسبقًا، والتي يمكن قياسها من قبل الكيان العام أو ممثله

مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تستند الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ترتيبات تعاقدية بين واحد أو أكثر من الجهات الحكومية، وإحدى شركات القطاع الخاص في مشروعات معينة، يتم بمقتضاها قيام الشريك

الخاص بإمداد الحكومة بالأصول والخدمات، والتي تقدم تقليديا من القطاع العام، بصورة مباشرة. وتشمل هذه الترتيبات الصور المبسطة للتعاقد الخارجي، أو قد تمتد لتشمل نقل أو مشاركة الإدارة، أو عملية صنع القرار، وبحيث يكون للقطاع الخاص دوراً أكبر في تخطيط، وتمويل، وتصميم، وبناء وتشغيل، وصيانة الخدمات العامة

ويتوقف شكل التعاقد بين القطاعين العام والخاص على المهام التي يتولاها القطاع الخاص، وحجم المشاركة بين القطاعين في أطر عدة تشمل: تصميم المشروع، وتمويله، وتشييده، وتشغيله وصيانته. وبناء على ذلك، تقوم الحكومة بتحديد أي من تلك المهام التي سيتولاها القطاع الخاص لتنشأ بمقتضاها صورة تعاقدية، يمكن تنظيمها وفق أحد الأشكال التالية:

عقود الخدمة - عقود الإدارة - عقود الإيجار - عقود الامتياز - البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) - البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT) - البناء والتملك والتشغيل (BOO) - البيع (البيع المباشر، أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية، أو البيع للعاملين والإدارة)

أنواع الشراكات واشكال عقودها

وهناك ثمة نوعان للشراكات، الأول الشراكة التعاونية Cooperative Partnership، و الشراكات التعاقدية Contract Partnership وفيما يخص اشكال عقود الشراكات فمنها عقود الخدمة Service Contracts وعقود الإدارة Management Contracts وايضا عقود التأجير Leasing Contracts وهناك عقود الامتياز Concession Contracts

■ أسس الشراكة بين القطاع العام والخاص

تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى تمكين الحكومات من شراء وتقديم خدمات البنية التحتية/ الخدمات العامة، والاستفادة من موارد وخبرات القطاع الخاص، من خلال ترتيبات تقاسم المخاطر. وإذا ما صُمّمت الشراكات بين القطاعين، ونُفذت على نحو سليم، فبمقدورها أن تحقق قيمة اجتماعية، من خلال تقديم الخدمات في الموعد المناسب، وبتكلفة معقولة، فضلا عن المكاسب المحققة من تحسين الكفاءة والابتكار في تصميم المشاريع، وإدماج الخبرات العالمية، والوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال. وعلى الجانب الآخر، نجد أن ضعف تصميم وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص يؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة. ويتطلب توسيع نطاق مشروعات الشراكة، بين القطاعين العام والخاص، والمحافظة على استدامتها، الاهتمام بالأسس الحيوية لتحقيق ذلك على مدى دورة المشروع. وتشمل هذه الخطوات ضمن جملة أمور أخرى:

(1) سياسة قوية، وإطار مؤسسي وتنظيمي، بما في ذلك تقييم مخاطر المالية العامة والالتزامات الطارئة؛

(2) مجموعة موسعة من المشروعات التي يمكن تمويلها من خلال البنوك، على أن يجري تحديدها من خلال إجراءات واضحة، تحدد الأولويات، وتدرس هذه المشروعات لتحديد مدى ملاءمتها للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(3) قدرات راسخة لإعداد المشروعات وتنظيمها (مع النظر بعين الاعتبار إلى الجدوى التجارية، وتوزيع المخاطر، والمساندة الحكومية وتيسير الإجراءات ومدى معقولية التكاليف)؛

(4) القدرة على مساندة المعاملات وإدارة العقود. ومن المتوقع أن أطر الشراكة بين القطاعين المصممة جيدا، ستساعد على تسهيل تعبئة التمويل لمشروعات البنية التحتية، والتوزيع الأمثل للمخاطر، وتكفل إدارة سليمة للاستثمارات العامة (على سبيل المثال، التكامل المناسب على نحو سليم في الإستراتيجية العامة للاستثمار في البلد المعني، وإدارة الالتزامات الطارئة، والمخاطر المالية على نحو يتسم بالكفاءة، إلخ)

■ مخاطر الشراكة بين القطاع العام والخاص:

على الرغم من إيجابيات مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فإن هذه المشاريع تحمل مخاطر وصعوبات متعددة. ويمكن توضيح عوامل الخطر على النحو التالي:

أ. المخاطر السياسية المتعلقة بالتغييرات القانونية والسياسات الحكومية غير الداعمة والتغيير في القانون، وتأخير الموافقة على المشروع والتصريح. يحدث التغيير في القانون عندما تتعارض الحكومات المحلية مع تطبيق اللوائح والقوانين الجديدة

ب. المخاطر القانونية، ويرجع ذلك أساسا إلى اللوائح الحكومية والتغيير في اللوائح الضريبية والفساد، وعدم احترام القانون والتغييرات/ التناقضات. ويشير التغيير في اللوائح الضريبية إلى السيناريو الذي تتعارض فيه الحكومة المحلية عند تطبيق اللوائح الضريبية وقد يؤدي تغيير في القانون واللوائح إلى زيادة تكاليف المشروع وتقليل الإيرادات

ت. مخاطر التشغيل بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة. العامل المهم هو تجاوز التكاليف. ويكون ذلك ناتجا عن قياس غير صحيح أو جدول مخطط خاطئ أو كفاءة تشغيل منخفضة عند التشغيل أو الصيانة

ث. مخاطر السوق، بسبب طلب أو سعر خدمة تختلف عن المستويات المتوقعة، وتدر إيرادات أقل مما يتوقعه المستخدم. والعامل المهم هو تغيير التعريفة. ويحدث ذلك عندما يؤدي تصميم التعريفة غير المناسب أو إطار التعديل غير المرن إلى عدم كفاية الدخل

خ. مخاطر اختيار المشروع بسبب طلب المشروع، والعامل

المهم هو المعارضة العامة للمشروع والتحيز والطلب من الجمهور، بسبب اختلاف مستويات المعيشة المحلية والقيم والثقافة والنظام الاجتماعي وما إلى ذلك

ح. مخاطر تمويل المشروع، الناتجة من التحوط غير الكافي لتدفقات الإيرادات وتكاليف التمويل. الخطر الكبير هو الجذب المالي للمستثمرين، ويحدث عندما يكون المستثمر غير راض عن الإيرادات والتمويل

ج. مخاطر طبيعية نتيجة للتأثيرات والمخاطر البيئية السلبية. وعامل الخطر الكبير هو القوة القاهرة، والقوة القاهرة هي الظروف الخارجة عن سيطرة الشركاء الأجانب والمحليين، مثل الفيضانات والحرائق والعواصف والأمراض الوبائية والحرب والضيافة والحظر كما أن الأمد الطويل لفترات التعاقد قد يتسبب في تكرار عملية إعادة التفاوض؛ بسبب عدم استقرار الظروف والأزمات السياسية والاقتصادية والسياسية والتشريعية

د. مخاطر المحاباة والاحتكار وعدم السماح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالانخراط في المنافسة. وتواجه عقود الشراكات صعوبات تعاقدية لعدم وضوح إطار عمل الشراكات، الأمر الذي يتسبب في مشاكل في التنفيذ والتوافق

■ الخصائص والمتطلبات البيئية القانونية والتنظيمية الممكنة والمحفزة للشراكة بين القطاع العام والخاص

من أجل نجاح عملية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لا بد من وجود بيئة قانونية وتشريعية وتنظيمية، مشجعة على عقود الشراكات بين القطاعين لتسهيل المناج الاستثماري. تتصف هذه البيئة بتحقيق التالي:

(1تسهيل الإجراءات القانونية المتبعة في الدولة للقطاع الخاص.

(2تقليل عقبات البيروقراطية والمركزية الإدارية

(3 تحقيق الشفافية التامة في العلاقة التعاقدية بين القطاعين العام والخاص

(4مراعاة التوازن في الصلاحيات كما يجب أن تكون التشريعات الخاصة بعقود الشراكات ملائمة ومحفزة للاستثمار؛ على نحو تضمن فيه منافسة حرة بين المستثمرين، وتضع أسس تقييم عادلة ومنصفة، في اختيار أفضل العطاءات المقدمة من القطاع الخاص

(5 تطبيق علاقة احترام مهني متبادل في تطبيق الإجراءات وفي التعاملات القانونية والفنية بين الطرفين بشكل يعكس رقي العلاقة بينهم.

(6 توفير بيئة عمل جذابة ومناسبة لمشاريع الشراكة يمكن من خلالها تسيير المشاريع وتنفيذها بالآلية المناسبة للوصول للأهداف المنشودة.

خلق بيئة قانونية وتنظيمية جذابة للشراكات مع القطاع الخاص

لتحقيق شراكة جاذبة واستراتيجية، يقيم القطاع الخاص جاذبية الدولة بتقييمه بمدى توافر السياسات المناسبة وتطرقها إلى القضايا التي تهمه في البيئة القانونية والامنية للدولة التي يرغب في الاستثمار فيها، وتشمل هذه القضايا على سبيل المثال:

1. قانون العقود والقيود المفروضة على حرية التعاقد
2. نظم حل النزاعات.
3. الإطار القانوني لضمان التمثيل العادل للرجل والمرأة في إدارة مشاريع الشراكات وتنفيذها
4. قوانين الإعسار المالي.
5. سياسات مراقبة مشاريع الشراكات وتنظيمها
6. قوانين الصحة والسلامة.
7. التأمين على المشاريع و منتسبيها
8. قوانين العمل وقضايا ا لتو ظيف
9. سياسات توضح كيفية التعامل مع القضايا البيئية والاجتماعية الناجمة عن الشراكات
10. آليات تمكين التحديات القانونية ضد مشاريع الشراكة
11. آلية المطالبات
12. القضايا الأمنية
13. مختلف القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالجوانب التجارية والاستثمارية والشراكات

ومع أهمية الأطر القانونية والتشريعية لعقود الشراكات، يجب أيضا أن تتوافر عوامل أخرى تجذب المستثمر الخارجي والمحلي، ومن هذه العوامل توافر تسهيلات، وإعفاءات للشريك الخاص؛ لتشجيعه على دخول الشراكات، وتوافر البنية التحتية المناسبة لتنفيذ مشاريع الشراكات الطويلة الأمد، مع وجود مرونة في الأنظمة والقوانين، وذلك لإزاحة كل العقبات أمام الشريك الخاص كما ينبغي

إتاحة فرصة تغيير التشريعات، واللوائح التنظيمية، وفق مصلحة عقود الشراكات؛ لضمان نجاح طرفي العقد، وتوفير القروض اللازمة للشريك الخاص، لتحفيزه على الاستثمار، والدخول في عقود الشراكات مع القطاع العام ومع كل ما سبق، يتحتم على الدولة أن تقدم دعماً سياسياً قوياً لعقود الشراكات، وذلك لخلق بيئة تجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية

■ التحديات والمعوقات امام الشراكة:

برغم الأهمية التي تتطلبها الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إلا أنها كثيرا ما تواجه تحديات كبيرة ومعوقات تعسر من تنفيذ هذه الشراكة ونجاحها كما هو منشود، وتبرز أهم تلك التحديات كالتالي:

- القصور في التشريعات والقوانين وتطبيقها في برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- الافتقار إلى وجود قواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر، وغياب أسس التقييم التي تتفق مع طبيعة المشاريع من النواحي المالية والفنية والتشغيلية وعدم الاستئناس برأي الجهة الرسمية الممثلة للقطاع الخاص مثل الغرفة التجارية والصناعية

- غياب رؤية إستراتيجية موحدة على المستوى المركزي عند مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وتشغيل مشاريع الشراكة
- قلة الصلاحيات الممنوحة للمشغل والتي قد تفضي إلى غياب الإبداع والمنافسة بين المشغلين
- ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا الشراكة في تمويل وتطوير وتشغيل مشاريع الشراكة
- ندرة المتخصصين في إعداد العقود وحساب المخاطر المرتبطة بعقود الشراكة
- وجود العديد من حالات الفساد المرتبط بعمليات الشراكة.
- ممارسة ضغوط السلطات المحلية لتوجيه تطبيق نماذج الشراكة نحو مشاريع معينة أكثر استفادة وربحية لجات او افراد خاصة في ظل غياب الرقابة والمساءلة والمحاسبة

- الالتزامات المالية للقطاع الخاص المرتبطة بالقطاع العام وصعوبة الإيفاء والالتزام بها
- الجانب الأمني والجماهيري في عدم حماية مشاريع الشراكة وتعرضها للتهديد بالإغلاق
- ضعف وعدم استقرار البنية التحتية المناسبة والملائمة في الدولة لإقامة المشاريع مع القطاع ا لخا ص

■ النتائج بشكل عام:

1-عمل القطاع الخاص في بيئة تتسم بضعف هياكل العمل وضرائب مرتفعة وادارة ضرائب غير مستقرة ورسوم غير قانونية مبالغ فيها وتعدد السلطات امامه فيها هي في الأساس بيئة غير جاذبة للقطاع الخاص للعمل فيها

2-لم يتحقق نموا اقتصاديا سريعا ومحقق لفرص عمل في الماضي لعدم الاهتمام بقطاعات الزراعة والثروة السمكية والصناعات التحويلية بالشكل المطلوب ولضعف مساهمة القطاع الخاص في تلك ا لا نشطة

3-توقفت الاستثمارات الخاصة على توقعات المستثمرين حول الارباح المستقبلية، اذ يمكن للاستثمارات الخاصة ان تنشط رغم ارتفاع اسعار الفائدة طالما الارباح المتوقعة تفوق سعر الفائدة السائد في السوق وذلك لم يتحقق في السنوات الماضية

4-ضعف الاهتمام بالحوافز المالية والضريبية المساهمة في جذب الاستثمار المحلي والاجنبي

5- الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية من قبل الدولة تخلق علاقات ترابط دينامية مع الصناعات الخاصة وخلق فرص جديدة للعرض والطلب وتؤدي الى تشجيع الاستثمار الخاص الى دخول مجالات جديدة وانشطة جد يد ة

6-ضعف السياسات النقدية للبنك المركزي خلال الفترة السابقة أدى الى تأثر النشاط الاستثماري للقطاع الخاص

7-ان التخفيض غير الحكيم في الانفاق العام من أجل تصحيح العجز المالي نتج عنه تخفيض في استثمارات البنية التحتية المهمة، وهذا ما هو سائد في فترة الحرب مما حد من دور القطاع الخاص

8-في ظل الاستراتيجيات الانمائية تنتهج سياسات ضريبية ومالية نشطة تشجع النمو حيث يتم تسجيل معدلات منخفضة من الاستثمار الخاص نتيجة لانخفاض

المدخرات وضعف الطلب، وهذا غير مطبق في اليمن

9-عدم وجود آليه واستراتيجية متفق عليها بين القطاع الخاص والحكومة لتنشيط دور القطاع الخاص والمساهمة في زيادة معل النمو الاقتصادي

10-تركز الانفاق العام على الانفاق الجاري وعدم الاهتمام بالإنفاق الاستثماري وعدم الاهتمام بالإنفاق الاستثماري

11-ارتفاع معدلات التضخم خاصة في فترة ما بعد الحرب

12-الضعف المالي للدولة وعدم تفعيل الأدوات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

■ التحديات الاقتصادية:

الانقسام البنكي والسياسي:

منذ نقل مقر البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في عام 2016، أصبح البنك المركزي منقسماً بين إدارتين متنافستين، مما أدى إلى ضعف قدرتهما على تنفيذ سياسات نقدية فعالة، ومشتركة، وأصبحت البنوك في مواجهة ذلك مما دفع النظام المصرفي الى الانهيار

انخفاض السيولة والتضخم:

تراجعت السيولة المحلية بشكل حاد في الأسواق اليمنية، مما أدى للبنك المركزي في عدن للقيام بطباعة العملة بآلية التمويل التضخمي للحصول على النقد لتوفير ميزانية للمرتبات التي تمثل الميزانية الأساسية التي تعمل عليها الحكومة، والان تحول لتمويل ذلك عن طريق مزادات العملة لاسترجاع النقد الذي لا يدور في منظومته البنكية ولا تصله الإيرادات بشكل طبيعي، مما دفع الى المضاربة في العملة وزيادة الفجوة السعرية بين الريال والعملات الأخرى، من هذا فقدت العملة قيمتها، مع عدم معالجة هيكل الأجور الذي تلقائيا مع هذا التضخم المفرط فقدت تلك الأجور قيمتها بأكثر من 800% مقارنة بقيمتها في 2014

انخفاض دعم المانحين:

انخفضت تمويلات المانحين لليمن بنسبة تصل إلى 80% منذ عام 2022، مما زاد من صعوبة توفير الاحتياجات الأساسية للسكان

انهيار سعر الصرف:

وصل سعر صرف الريال اليمني في المناطق المحررة إلى أكثر من 1900 ريال مقابل الدولار الأمريكي في منتصف 2024، في المقابل لايبدو ان هناك رؤية لمعالجة استقرار الصرف، ومعالجة هيكل الأجور، وإيجاد حلول اقتصادية فعالة للتعامل مع هذا الانهيار وتحقيق الاستقرار

الفساد والانهيار المالي:

انتشار الفساد:

يعاني اليمن من مستويات عالية من الفساد، حيث أصبحت العديد من المؤسسات الحكومية تحت سيطرة مجموعات منظمة تعمل على نهب الموارد العامة

زيادة الأنشطة غير الرسمية:

أصبحت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تشكل أكثر من 80% من الاقتصاد اليمني، مما يعكس تدهور البنية الاقتصادية الرسمية، وهذا ينعكس تلقائيا على ضعف او غياب الرقابة المالية ، وزيادة البيروقراطية "غير المنظمة وغير الرسمية" في قلب المنظومة الرسمية للحكومة ، وتلقائيا الفساد يُولد من تعدد "متخذي القرار" وتعدد خطوات وإجراءات العملية في المنظومة الرسمية، وازدادت الجرائم من تهريب المخدرات الى تهريب البشر والأموال فغياب قدرة الدولة على السيطرة على منافذها البحرية، والبرية وهي اساساً موقع حيوي بين مفترق القارات الثلاث

بشكل عام الوضع المالي والاقتصادي يحتاج الى:

توحيد السياسة النقدية:

ضرورة تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن إدارتي البنك المركزي في صنعاء وعدن، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع الدولي (مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي)

يجب أن تُمنح هذه اللجنة صلاحيات مجلس إدارة البنك المركزي لتكون قادرة على تنفيذ السياسات النقدية بشكل فعّال

قد تشمل المعالجات الغاء العملات القديمة والجديدة، وفق إطار يجنب التراجع ويسهم في توحيد العملة، مع التأكيد، توحيد العملة لن يؤدي الى عودة أسعار الصرف الى ما قبل 2015، ولا يتطلب التركيز على هذه النقطة حتى وان استقر الصرف للدولار

على 2000 والسعودي على 525، وانما التركيز هنا على استقرار الصرف عند حد معين، والبدء في معالجة هيكل الأجور بما يتناسب مع المتغير من 2014 الى 2024، هذه الخطوة ستدعم استقرار السوق، وربما تكون ميزة السعر المنخفض للعملة اليمنية، قيمة مضافة في كون اليمن منطقة لوجستية للتصدير، وتخدم نطاق القرن الافريقي بالكامل،

إعادة هيكلة الوزارات:

تقليص عدد الوزارات وتشكيل حكومة مصغرة، وفريق ازمة يضم كفاءات عالية لضمان اتخاذ قرارات فعّا لة

تعزيز الرقابة المالية واهم عمل في ذلك تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لضمان الشفافية ومحاربة الفساد بشكل فعّال يتطلب أيضا العمل فوراً على تقليص الإجراءات والخطوات في الاعمال الحكومية لزيادة الرقابة والسيطرة والحد من الأنشطة غير الرسمية التي نشأت من طول العمليات الحكومية واجراءاتها "التي تبدو ر سمية '

ينبغي العمل بشكل مشترك وتنسيق عالي المستوى مع التحالف للوصول الى خريطة المصالح والتوقعات، من خلال لجنة او فريق مختص يعمل مع فريق الطرف الثاني، في وضع الخريطة والخطة للانتقال الى توحيد مسار القرار، والعمل في مسار مشترك للخروج من الازمة الاقتصادية ويليها الازمة ا لسيا سية

إصلاح النظا م البنكي

معالجة وضع الصرافين وتحويلهم إلى جزء من النظام البنكي الرسمي لتجنب انتشار الأنشطة المالية غير القانونية، لا يعني ذلك تحويلهم الى بنوك، بل هذا الوضع الاستثنائي يتطلب أفكار استثنائية للمعالجة، للاستفادة من ثقة الناس بالصرافين وتجنبهم البنوك، فالضغط على الصرافين قد يؤدي الى زيادة خوف العملاء ومزيد من العودة لنقطة الصفر في الوصول الى النقد الطبيعي ودورته وأثره في التنمية

■ التوصيات

1-وضع معالجات عاجلة لتجاوز التحديات التي تواجه عملية تسيير طلبات خطابات الاعتماد التي تقدم بها التجار من أجل استيراد السلع الأساسية، واعادة تفعيل مهام البنوك في هذا الصدد. (البنك ا لمركزي)

2-الاهتمام بممارسات حديثة يقوم من خلالها القطاع الخاص بمساهمات هامة في مشروعات البنية التحتية وفقا لنظام Build,Operate,Transfer)) B.O.T أي البناء والتشغيل ونقل الملكية للدولة بعد مدة زمنية معينة يتم فيها استعادة جانب هام من الانفاق الاستثماري الخاص. (الحكومة والقطاع الخاص)

3- يستلزم تقييم السياسات المالية للمساهمة في القضاء على الفقر أي برامج الاستثمار الموجهة ومنح الحوافز للقطاع الخاص لدعم أهداف الحكومة التي تستهدف الفقراء. (الحكومة)

4- تتطلب السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي أن تتسم بالإنصاف أي إبقاء التضخم عند معدلات معتدلة كما تتطلب زيادة المعروض النقدي الذي يشجع النمو وزيادة درجة التعميق المالي. (البنك المركزي)

5- يتوجب على البنك المركزي اليمني استخدام سعر اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات مهمة للتحكم وتطبيق سياسات اقتصادية توسعية او انكماشية اعتمادا على الاوضاع الاقتصادية والمالية مما يسهم في تنشيط القطاع الخاص. (البنك المركزي)

6- قيام مالية الحكومة ممثلة بوزارة المالية بزيادة الانفاق العام خلال المدة القادمة واستخدامه كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي الخاص. (الحكومة)

7- الاشغال العامة وضرورة زيادة الانفاق فيها وخاصة في البنية الاساسية بالاشتراك بين الحكومة والقطاع الخاص حتى يؤدي الى زيادة فرص العمل وزيادة دخل الافراد وبالتالي زيادة الانتاخ والنمو الاقتصادي. (الحكومة والقطاع ا لخا ص)

8- الاقتراض من النظام غير المصرفي خلال الفترات القادمة لتخفيض المعروض النقدي وتنشيط الاقتصاد. (البنك المركزي)

9- يجب تحويل السياسة المالية الخاضعة للقيود الى سياسة

توسعية باعتماد برنامج للاستثمار العام وكذلك الاستثمار الخاص (استثمار القطاع الخاص) الذي يتسم بكثافة فرص العمل ويمول من الاقتراض. (الحكومة)

10- يجب دعم مشاريع البنية التحتية على المدى الطويل، وينبغي أن يشمل ذلك تسهيل نقل المعرفة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في الأعمال عبر توفير ب ارمج تعليم وتدريب لقوى القطاع الخاص وهذا يتطلب تمويل من المنظومة المالية في الدولة، في اقامة البنى الاساسية لذلك اشراك القطاع الخاص في تنفيذ ذلك. (الحكومة والقطاع الخاص)

11- ان تكون السياسة النقدية هي السياسة الهادفة الى تشجيع الاستثمار عن طريق استخدام اسعار الفائدة كأداة للاستثمار طويل الأجل. (البنك المركزي)

12- على البنك المركزي استخدام الاحتياطي القانوني بشكل حذر للمساهمة في الحفاظ على حقوق المودعين وعدم الأضرار بنشاط القطاع الخاص. (البنك المركزي)

13- ان يهدف التحكم بأسعار الفائدة الى ضمان توازن السوق المالية والنقدية بما في ذلك التوازن بين المدخرات والاستثمارات فمهم ان يترافق التحكم بأسعار الفائدة مع أدوات اخرى منها تقديم حوافز للاعتمادات المقدمة للاستثمار في القطاعات ذات الالولية. (البنك المركزي)

14- على الحكومة وضع تدابير لتحسين بيئة العمل كالأولوية لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي من اجل تعافي النشاط المالي والنقدي وبالتالي تعافي القطاع الخاص والاقتصاد عموما. (الحكومة)

15- قيام وازرة المالية والبنك المركزي بتفعيل الدورة المالية والنقدية والتنسيق بذلك مع القطاع الخاص (الحكومة والبنك المركزي)

16- توفير موارد مالية ضخمة للأنفاق الاستثماري لغرض تحقيق إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية. (الحكومة والبنك المركزي والقطاع الخاص)

17- على الحكومة انشاء آلية ضمانات وحوافز لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي ومنها وضع سياسات مالية ونقدية ملائمة. (الحكومة)

18- ينبغي على الدولة والقطاع الخاص والجهات المانحة أن تنشئ آلية شاملة تشارك فيها الجهات الفاعلة التجارية المحلية بشكل هادف لتوفير دعم قوي في تعزيز بناء الاقتصاد وتمكين البيئات التجارية المناسبة وتحديث المنظومة المالية والمصرفية لتواكب ذلك. (الحكومة والقطاع الخاص والمانحين)

19- إعادة النظر في سياسة أذونات الخزانة بشكل يسهم في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، وسياسة الاحتياطيات الأجنبية وتفعيل دورها في تحفيز الاستثمار المحلي وتعزيز دور القطاع البنكي في الإسهام في تجاوز ازمة الحرب وتسريع عجلة التنمية. (الحكومة والبنك المركزي)

20- يجب الاقرار بأهمية الانفاق العام وتوجيهه نحو المجالات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة والترويح والبنية التحتية والتي تعتبر من اهم العوامل المحفزة للاستثمار الخاص. (الحكومة)

21- يجب تسخير السياسة النقدية مع السياسة المالية وتوجيههما نحو تحقيق اهداف اقتصادية حقيقة مثل خلق فرص عمل وحماية اسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص الفقر والحفاظ على سعر صرف العملة المحلية، (الحكومة والبنك المركزي)

22- تحرير ارصدة الحسابات الجارية واحتياطيات البنوك المودعة للفترة من عام 2015م وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في استخدام كافة التسهيلات الائتمانية المتاحة. (البنك المركزي)

23- وقف كل اشكال التمويل بالعجز واللجوء الى مصادر غير تضخمية والتي تساعد على تشجيع الاستثمار الخاص. (الحكومة والبنك المركزي)

24- اعادة هيكلة المؤسسات المالية والمصرفية كادريا وقانونيا وإداريا وماليا لتواكب احتياجات النمو ولتساهم في توفير بيئة موائمة تجذب الرأسمال الخاص الى النشاط الاقتصادي. (الحكومة والبنك المركزي)

تم إنتاج الورقة ضمن مشروع مؤتمر الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، تمويل من وكالة تنمية المشاريع الصغيرة

أزمات اقتصادية معاصرة

الأزمات الاقتصادية في ألمانيا

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

خلال العامين الماضيين عانت المانيا من ازمات اقتصاديه اثرت في قدره الكثير من الشركات على الاستمرار في الاسواق المحلية الألمانية وبذات في البحث عن تقليص استثماراتها في المانيا والتوجه للاستثمار في الخارج خصوصا في اسيا

حيث عانت ألمانيا من التبعات المالية والاقتصادية للازمات الدولية فمن أزمة الاغلاقات بسبب كرونا إلى أزمة الحرب الروسية الأوكرانية مرورا بالأزمة في الشرق الأوسط كلها كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد الأكبر في أوروبا وهو ما انعكس على الوضع السياسي والتحالف السياسي الحاكم حيث انه بسبب الوضع الاقتصادي اضطر وزير المالية الى التقليص من حجم الدعم الحكومي الذي كان التحالف الحكومي يريد تقديمه وهو ما أدى إلى إقالته والتي تسببت في انسحاب حزبه من التحالف الحكومي

الوضع الاقتصادي لألمانيا يعاني بشده فبعد ان كانت التوقعات الاقتصادية تتوقع نمو نسبته ٠.٣% تحولت التوقعات إلى انكماش ٠.٢% مع انخفاض الناتج المحلي بنسبة ٠.٣% عام ٢٠٢٣م ما يعني ان المانيا تعاني من ركود هو الاكبر منذ 20 عاما ولمده عامين متتاليين الاقتصاد الالماني رابع اكبر اقتصاد في العالم والاول في اوروبا يعتمد على الصناعات الثقيلة التي تحتاج الى طاقه كبيره والتي تمثل مجتمعه 16% من حجم الناتج الصناعي الالماني وتستهلك 80% من حجم الطاقة الصناعية وكان يعتمد في نجاح ذلك على الغاز الروسي الرخيص الذي كانت توفره روسيا لألمانيا عبر انبوب لتصدير الغاز نورد ستريم والذي توقف بسبب الهجمات التي تعرض لها ونتيجة للوضع في اوكرانيا كما ان الانتاج الصيني الرخيص الذي اصبح يغزو اوروبا والعالم اصبح اكبر تهديد للصادرات والانتاج الالماني ورأينا ما حدث لشركه فولكس فاجن الألمانية التي تهدد بإيقاف مصانعها داخل المانيا نتيجة للوضع الاقتصادي فبعد ان كانت الشركة تصدر الى السوق الصيني 40% من انتاجها تحولت الشركات الصينية لتغطيه احتياجات السوق الصيني من السيارات بل واتجهت الى التصدير الى اوروبا والى داخل المانيا بالذات حيث استغلت شركه بي واي دي الصينية الاتفاقيات الأوروبية وانشات مصنع لصناعه السيارات في المجر مستغله الايدي العاملة الرخيصة مقارنه بباقي اوروبا وبدأت بالتصدير الى باقي اوروبا مستغله قوانين التصدير في اوروبا مما ادى الى ان تكون السيارات الصينية الرخيصة منافسا كبيرا للسيارات الألمانية حتى في السوق المحلي

ومع استمرار الصراع الاوكراني الروسي قد نرى استمرار في الانكماش للاقتصاد الالماني ورغم توقعات الحكومة الألمانية بتحقيقها نمو يبلغ 1.6% عام 2025 الى ان العوامل الاقتصادية الاخرى مثل التضخم المستورد في المواد الخام واستمرار منافسه المنتجات الصينية للمنتجات الألمانية في اوروبا وفي الصين اكبر اسواق الشركات الألمانية يبقى قائما وعائقا بالتطور والتوسع بالنسبة للشركات الألمانية الكبرى وقد نرى في الايام القادمة المزيد من الشركات التي تعلن افلاسها في المانيا وبالتالي ارتفاع نسبه البطالة والتي سيرافقه ارتفاع حجم الدعم المقدم للعاطلين عن العمل المسمى بدعم البطالة وهو ما سيثقل كاهل الموازنة ا لأ لما نية

الاقتصاد والناس:
التعاسة الاقتصادية

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

الناس في هذا البلد يشعرون ويعيشون جنبا الى جنب مع كل اشكال التعاسة بكل مفاهيمها والوانها وصورها وذلك بسبب ظروف الحرب والأزمة الاقتصادية والانسانية والتي تعد الأسوأ على مستوى العالم

تعالوا نعرض قضية التعاسة الاقتصادية في اليمن والتي قد يكون سببها الرئيس كل حياة البؤس والفقر والمجاعة المنتشرة في البلد على اوسع نطاق

ما هو مفهوم التعاسة الاقتصادية؟

التعاسة الاقتصادية هي مصطلح يشير إلى حالة الشعور العام بعدم الرضا أو الاستياء الاقتصادي الذي يشعر به الأفراد أو المجتمعات نتيجة لظروف اقتصادية سيئة أو تحديات تؤثر سلبا على نوعية حياتهم

اجمالا يعاني الناس في بلادنا من التعاسة الاقتصادية وعدم الرضا وغياب السعادة وانتشار الحزن بشكل جلي وواضح

برزت التعاسة الاقتصادية في اليمن الى حيز الوجود لتكن ظاهرة تمس الجميع فقراء واغنياء وذلك خلال فترة الحرب والتي تعكس الوضع المأساوي الذي تعيشه البلاد نتيجة الصراع المستمر منذ عام 2015 هذا الصراع أفرز أزمات اقتصادية حادة أثرت بشكل مباشر على حياة عشرات الملايين من اليمنيين

كيف اثرت الحرب في نشأة التعاسة الاقتصادية للناس:

1. تدمير البنية التحتية فقد ادت الحرب إلى دمار واسع في المنشآت الحيوية مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، والمصانع

مما قلص فرص العمل على نطاق واسع وأضعف الدخل وعطل الاقتصاد واوقف التنمية

2. تراجع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الزراعة والصناعة والتجارة بسبب انعدام الأمن وانقطاع سلاسل الإمداد

3. توقف صادرات النفط والغاز ولأن اليمن يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز فقد عطلت الحرب هذا المصدر الأساسي للعملات الأجنبية مما ادى لانهيار الريال امام العملات الأجنبية

4. تلازم التضخم وانهيار العملة وتدهور قيمة الريال اليمني أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية مما جعل الحياة اليومية أكثر صعوبة وتعاسة

5. وقف صرف الرواتب مما أتعس ملايين الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص وتتمثل التعاسة في تأخر الرواتب أو انقطاعها تمامًا لملايين الناس.

6. الانقسام الاقتصادي والمالي بين الأطراف المتصارعة أدى إلى وجود إدارتين اقتصاديتين متنافستين مما زاد من تعقيد إدارة الاقتصاد وزاد من التعاسة الاقتصادية للسكان

■ كيف تزيد الاوضاع الاقتصادية تعاسة الناس الاقتصادية:

يمكن ابراز ملامح التعاسة الاقتصادية في عدة صور:

1. ارتفاع معدلات الفقر حيث تقدر النسبة أكثر من 80% من السكان حيث يعيشون على المساعدات الإنسانية الغير كافية والغير منتظمة مما تتضاعف تعاسة السكان

2. البطالة الجماعية حيث ان انعدام فرص العمل قد أدى إلى بطالة واسعة النطاق خاصة بين الشباب وبالتالي زادت التعاسة الاقتصادية بين الشباب

3. انعدام الأمن الغذائي حيث يعاني المجتمع الإنساني من إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم حيث يعاني أكثر من 23 مليون شخص من الجوع وهذه من اوضح صور التعاسة الجماعية للإنسانية في البلد.

4. التدهور الفظيع للخدمات الأساسية وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية مما زاد من تعاسة الناس حاضرا ومستقبلا

■ ما هي الحلول الممكنة للتخفيف من التعاسة الاقتصادية بين الناس:

نبرز هنا بعض الحلول الممكنة للحد من التعاسة الاقتصادية:

1. وقف الحرب وإحلال السلام وهي اولوية قصوى من اجل تهيئة بيئة مستقرة لإعادة بناء الاقتصاد وبالتالي التخفيف من التعاسة الاقتصادية

2. إعادة إعمار البنية التحتية والبدء بالاستثمار في القطاعات الأساسية مثل الزراعة والطاقة والمياه

3. دعم العملة المحلية من خلال تعزيز قيمة الريال اليمني عن طريق استئناف تصدير النفط والغاز وجذب المساعدات الدولية والسيطرة على الموارد المالية للحكومة

4. خلق فرص عمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتدريب الشباب على المهارات المطلوبة لسوق العمل

5. ايجاد تفاهمات اقتصادية بين عدن وصنعاء وانهاء الانقسام الاقتصادي والمالي من خلال تفاهمات سياسية واقتصادية

6. تنشيط دور المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية من خلال زيادة الدعم الإنساني والمساعدات الطارئة للتخفيف من الازمة الاقتصادية والانسانية والحد من التعاسة الاقتصادية

7. على المجتمع الدولي والاقليمي تسهيل المفاوضات لتحقيق السلام المستدام وبالتالي تحقيق مستوى معقول من السعادة للناس

8. إعادة إعمار اليمن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وخلق ظروف مواتية لتجاوز التعاسة الاقتصادية للسكان بمختلف الشرائح

الوضع في اليمن يتطلب حلولا شاملة وجذرية تتجاوز الإغاثة الإنسانية لتشمل إعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار

ان طريق تجاوز التعاسة الى السعادة هو الشراكة المجتمعية لإنعاش الاقتصاد من خلال قيام الدولة والقطاع الخاص والمواطن كل بدورة والاعتماد على الذات في حل الازمات السياسية والاقتصادية والانسانية

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة